٩

قاعدة
في

تفضيل مذهب الإمام أحمد
وذكر محاسنه والذب عنه

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

دار العمرية للنشر والتوزيع

#صدر_حديثا يطبع لأول مرة

📚 **"قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد، وذكر محاسنه والذب عنه"** لشيخ الإسلام ابن تيمية -جعل الفردوس نزله- بتحقيق الشيخ عبدالله السليمان الغيهب -وفقه الله ورعاه وجزاه خيراً-

🔹 كتاب متميز جداً، كثير الفوائد، ماشاء الله، تبارك الله، اللهم بارك فيه وفي محققه.

👈🏾 يستحق أن يمنح الشيخ الغيهب على الكتاب درجة الدكتوراه.

🖍 من قرأ مقدمة المحقق من (ص ٩ إلى ص ٧٣) ؛ علم صحة وصفي له بالتيمي، وصدق ما سبق نقله هنا عن الشيخ: عُزير شمس الهندي -رحمه الله-:

https://t.me/ibrahim_almdehesh/20118

وهنا: https://t.me/ibrahim_almdehesh/21047

📚من الكتاب 👇

١٨/ ٤/ ١٤٤٧هـ

#قناة_إبراهيم_المديهش_العلمية

https://t.me/ibrahim_almdehesh

♦️حساب القناة في تويتر

@ibrah_almdehesh

المديهش

@IBRAHIM_ALMDEHESH

قناة إبراهيم المديهش العلمية

قاعدة
في
تفضيل مذهب الإمام أحمد
وذكر محاسنه والذب عنه

تأليف
شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق
عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

دار العمرية للنشر والتوزيع

سلسلة تيمية ٩

قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد
وذكر محاسنه والذب عنه

ⓒ دار العمرية للنشر والتوزيع ، 1447هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد وذكر محاسنه والذب عنه

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية - عبد الله علي السليمان - ط1 - الرياض، 1447هـ

320ص؛ 17×24سم

ردمك: 978-603-93803-8-2

رقم الإيداع 1447/1017

رقم الإيداع: 1447/1017

ردمك: 978-603-93803-8-2

الطبعة الأولى

1447هـ/ 2025م

دار العمرية للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

00966 532 012 171 @dar_alomariah

dar.alomariah@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الأمين؛ محمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحابته أتمُّ الصَّلاة وأزكى التَّسليم.

أمَّا بعدُ:

فهذا كتابٌ جليلٌ وجوابٌ حافلٌ -ينشر لأوَّل مرَّة- في تفضيلِ مذهب الإمام أحمد وذِكر محاسنه والذَّبِّ عنه، لشيخ الإسلام أبي العبَّاس تقيِّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة رحمه الله، صنَّفه جوابًا على رسالةٍ وصلت إليه من الدِّيار المصريَّة، تضمَّنت جانبًا من الأمور المثارة في المحنة الواقعة عليه في مسائل الصِّفات؛ فيما كتبه في هذا الباب، خاصَّة «**الواسطيَّة**» و«**الحمويَّة**» و«**جواب الفتيا المصريَّة**»، وفي نسبة القول بِقِدم المداد وأصوات العباد إليه وإلى الحنابلة، ونسبة الكذب على أحمد في معتقده إليهم، ونسبتهم إلى «الحشو»[(١)].

فهو حلقةٌ مهمةٌ من تاريخ تلك المحنة وفصلٌ جليلٌ من فصولها، أبان فيه عن علمٍ واسعٍ وحلمٍ بالغٍ، وتحرَّى فيه معانيَ العدل والإنصاف والرَّحمة والحرص على هداية الخلق، وجلَّى فيه بعض الأمور المثارة في تلك المحنة.

---

(١) انظر في الكلام على موضوع الكتاب: (ص٧٤).

هذا ومما امتاز به الكتاب[١] -بل لعلها من مفاريده-:

الكلامُ المستفيض على اسم «**الحشويَّة**» وتاريخه ومعناه، والنَّقلُ عن جملةٍ من المصادر المفقودة -نحو (١٥) مصدرًا-، والكلامُ على التَّفضيل بين المذاهب والأشخاص، واختلاف النَّاس فيه، وبيان ما يتضمَّنه من المخاطر والمفاسد، وطرق النَّاس ومسالكهم في الباب -مسلك التوقيف ومسلك الاجتهاد-، والجوابُ عن دعوى نسبة الإمام أحمد إلى الإمام الشَّافعيِّ، والكلامُ على صنيع الحافظ ابن عبد البرِّ في كتابه «**الانتقاء**» من عدم ذكره للإمام أحمد وبيان مأخذه في ذلك، وبيانُ فضل الإمام أحمد وما امتاز به ومحاسن مذهبه، والموازنة بين الأئمة الأربعة وذكر ما امتاز به كلُّ واحدٍ منهم ومحاسن مذاهبهم.

وقد قدَّمت للنَّصِّ المحقَّق بمقدِّمةٍ تُعرِّف به وتلتمس سبب تصنيفه وتاريخه وتوثِّق نسبته، فأوردت الأدلَّة والقرائن المفيدة للنِّسبة، وناقشت الإشكالات الواردة عليها، والتي كانت -فيما يظهر لي- حاجبًا وحائلًا لبعض من طالع نسخة الكتاب عن التعرُّف عليه وعلى مؤلِّفه.

والله أسأل أن يتقبَّله، وأن ينفع به محقِّقه وقارئه.

وكتب

عبد الله بن علي السُّليمان آل غيهب

الرياض

البريد الإلكتروني: a.a.q2@icloud.com

الجوال: ٠٠٩٦٦٥٥٤٤٤٥٧٨٣

---

(١) انظر في الكلام على مزايا الكتاب وقيمته العلمية: (ص٧٩).

التَّعْرِيفُ بِالنَّصِّ المُحَقَّقِ

- توْثِيقُ نِسْبَةِ النَّصِّ المُحَقَّقِ إِلَىٰ مُصَنِّفِهِ
- تحْرِيرُ عُنْوانِ الكِتَابِ
- تارِيخُ النَّصِّ المُحَقَّقِ
- مَوْضُوعُ الكِتَابِ
- قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّةِ
- مَوَارِدُهُ
- وَصْفُ الأَصْلِ الخَطِّيِّ المُعْتَمَدِ
- مَنْهَجُ التَّحْقِيقِ
- نَمَاذِجُ مِنْ صُوَرِ الأَصْلِ الخَطِّيِّ المُعْتَمَدِ

تَوثِيقُ نِسبَةِ النَّصِّ المُحقّقِ إلَىٰ مُصنّفِه

ذُكر في فهرس مكتبة الأوقاف العامَّة ببغداد[١] رسالةٌ بعنوان: (رسالة في الانتصار للحنابلة)، وهي منسوبةٌ فيه إلى العلَّامة شمس الدِّين ابن عبد الهادي (٧٠٤-٧٤٤هـ)، وقد اعتُمد في هذه النسبة على تعليق ورد في غاشية النسخة بخطِّ النَّاسخ، ونصُّه: (وجدنا في النسخة التي حررنا عليها هذه النسخة ما لفظه: الظَّاهر أن هذا التصنيف من كلام الإمام العلامة شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسيِّ تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى).

وهو صريحٌ في كون هذه النِّسبة صادرةً عن اجتهادٍ لا نقل[٢].

وبعد قراءة النَّصِّ المحقَّقِ ودراسته ظهر لي أنَّ مصنِّفه شيخُ الإسلام ابن تيميَّة، وأنَّه الذي سُمِّي ضمن مصنَّفاته بـ«**قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد وذِكر محاسنه**»؛ **وذلك لأدلَّة وقرائن داخليَّةٍ وخارجيَّةٍ، وهي**[٣]:

أوَّلًا: أنَّه قد نقل من هذا الكتاب جملةٌ من المؤلِّفين -كما سيأتي (ص٨١)، وكما هو مبيَّنٌ في هوامش التَّحقيق-، ومنهم من صرَّح بالنقل والعزو للمؤلِّف[٤]:

(١) «**فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد**» (٢/ ٥٤٧).

(٢) سيأتي مزيد تفصيلٍ وبيانٍ في عدم صحَّة هذه النِّسبة (ص٤٠).

(٣) تنبيه: تخفَّفتُ من النُّقول قدر المستطاع واقتصرتُ في غالبها على نقلٍ واحدٍ للتمثيل وأحلتُ على بقيَّة المواضع، واكتفيتُ في غالب النُّقول بذِكر طرفيه دون إيراده بتمامه؛ طلبًا للاختصار ورجاء أن يكون المبحث في ربع حجمه أو أقلَّ.

(٤) ثمَّ موضعٌ محتملٌ، وهو قوله (ص٢١٤): (ولهذا اختلف النَّاس في الفقهاء... أهل الأهواء)، =

تحرير عنوان الكتاب

ذكر ابن رشيِّق وابن عبد الهادي[١] أنَّ للشَّيخ (قاعدة كبيرة في تفضيلِ مذهب أحمد وذِكرِ محاسنه، نحو مجلد).

وورد في خاتمة النسخة ما نصُّه: (نقلت هذه القاعدة العظيمة، وهي: ترجيحُ مذهب أحمد وذِكرُ محاسنه والذَّبُّ عنه).

ولا ريب أنَّ العنوان مطابقٌ لمضمون الكتاب؛ حيث انتصرَ فيه للحنابلة وأنصفهم وذبَّ عنهم، وذَكَرَ فضل الإمام أحمد وما امتاز به، كما سبق بيانه (ص١٠).

وقدَّمت «تفضيل» على «ترجيح» لكونها أقربَ اللَّفظين إلى كلام الشَّيخ في هذا المبحث من كتابنا، وكلاهما صحيحٌ، وهو من باب التنوُّع والتعدُّد في العنوان.

(١) انظر: «أسماء مؤلفات ابن تيمية-الجامع» (ص٣٧٥)، «العقود الدرية» (ص٧٥).

تاريخُ النَّصِّ المُحقَّق

ورد في النَّصِّ المحقَّق عدَّة إشارات تدلُّ على سبب التَّأليف وزمنه وما يتَّصل بذلك، وأنَّ هذا الكتاب جاء جوابًا على رسالةٍ[(١)] وصلت إلى الشَّيخ من الدِّيار المصريَّة، تضمَّنت أمورًا تتعلَّق ببعض ما كتبه في باب الاعتقاد خاصَّة الواسطيَّة والحمويَّة وجواب الفتيا المصريَّة، وتتعلَّق أيضًا بنسبة القول بِقِدم المداد وصوت العباد إلى الشَّيخ وإلى الحنابلة، ونسبة الكذب على أحمد إليهم، ونسبتهم إلى «الحشو»، والتعرُّض لمنزلة الإمام أحمد ونسبته إلى الإمام الشَّافعيِّ.

فالرِّسالة المجاب عنها -كما هو بيِّنٌ- من تداعيات المحنة الواقعة على الشَّيخ في مسائل الصِّفات -حيث تضمَّنت جانبًا من الأمور المثارة فيها-، والتي ابتدأت بالمجالس الثلاثة المنعقدة له في دمشق (رجب-شعبان ٧٠٥هـ) إثر مرسوم السلطان بالدِّيار المصريَّة إلى نائبه بالشَّام بامتحان الشَّيخ وسؤاله عن اعتقاده وعما كتب به إلى الدِّيار المصريَّة من الكتب التي يدعو بها النَّاس إلى الاعتقاد[(٢)]، فنوزع وحوقق وبُحث معه في «**الواسطيَّة**» وغيرها، ثم وقع الاتفاقُ بعد ذلك على قبول العقيدة والرِّضا بها[(٣)].

---

(١) كون الكتاب جاء جوابًا على رسالة أمرٌ واضحٌ لا يحتاج إلى بيان، ومن شواهده المتكرِّرة: (وأما ما ذكرت) و(ذكرتم في كتابكم)، ونحو ذلك مما يدلُّ على وصول رسالةٍ من المخاطَب.

(٢) انظر: «**الفتاوى**» (٣/ ١٦١)، «**العقود الدرية**» (ص٢٦٣).

(٣) انظر: «**الدرة اليتيمية-الجامع**» (ص٣١٧)، «**العقود الدرية**» (ص٢٥٠، ٢٦١)، «**البداية** =

ثم تبع ذلك مكاتيب أخرى من الدِّيار المصريَّة إلى الشَّام، حيث لم يَقنع القاضي ابن مخلوف المالكيُّ بما جرى، واستُؤنفت المحنة بطلب الشَّيخ إلى مصر في (رمضان ٧٠٥هـ).

فالظَّاهر أنَّ الشَّيخ قد صنَّف هذا الكتاب بعد مجالس المناظرة في الشَّام وقبل الذَّهاب إلى مصر، أي أنَّه صنَّفه على الأغلب في (شعبان ٧٠٥هـ).

ولذا؛ لا غرو أن جاءت آراؤه فيه مخالفةً للمتقدِّم من أقواله.

ومما يدل على ذلك:

١- (ص١٠١-١٠٧): (وأمَّا ما ذكرتَ أنَّه قد بلغك من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله= فهو من الفِرْية... وهذه الفُتيا والاعتقادُ -التي يتكلَّم من يتكلَّم بسببها-؛ قد وصلتْ نُسختها إلى مصر؛ فالشَّيخُ -أصلحه الله- يطَّلع عليها ويتأمَّلها تأمُّلَ من يرى اللهَ عليه شهيدًا؛ فإنَّ المفترين لم ينقلوا ما فيها على وجهه، ولكن زادوا ونقصوا وغيَّروا. فهذه الفُتيا إنَّما كان سببُها -من عدَّة سنين-: أنَّ جماعةً من فقهاء مدينة حَماة... وكذلك طلب منه بعضُ علماءِ العراق من أصحاب الشَّافعيِّ «**معتقدَ أهلِ السُّنَّة**»؛ **فكتب** له على البديهة جُزءًا في مذهبهم في «**الصِّفات**» و«**القدر**» و«**الوعيد**» و«**الإيمان**» و«**الصَّحابة**» ونحو ذلك من قول أهل السُّنَّة...)، وقوله (ص٢٠٠): (ثُمَّ فلانٌ قد ذكر في هذا الجواب الذي كتبه من عدَّة سنين...).

فهذا مفيدٌ لأمور:

- أنَّ هذه الفتيا (= الفتيا الحمويَّة) والاعتقاد (= العقيدة الواسطيَّة) والجواب (= جواب الفتيا المصريَّة) مشارٌ إليها في رسالة المخاطَب.

= والنهاية» (١٨/ ٥٤)، «**الذيل**» لابن رجب (٤/ ٥١١).

تعيين شخص المخاطَب:

يظهر من خلال النَّظر في الكتاب أنَّ المخاطَب: مالكيٌّ، مصريٌّ، له مكانةٌ أو سلطةٌ -ولعله أحد القضاة المشهورين-. **ومن الأدلة والشواهد على ذلك:**

- **المذهب:** ورد بذلك دلالةٌ صريحةٌ؛ مثل قوله (ص١١٦): (ثُمَّ لما ذكرتم في كتابكم الانتسابَ إلى مالكٍ رضي الله عنه)، ودلالة إيماءٍ؛ مثل قوله (ص٥٠): (... ونحو ذلك من قول أهل السُّنَّة، لا من فقهائهم ولا من غيرهم، لا مالكيٍّ ولا غيرِ مالكيٍّ)، وقوله (ص١٢٠): (والشَّيخ -أحسن الله إليه- ينظرُ بنور الإيمان، ويتأمَّلُ ما ثبت نقله عن الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم حتَّى عن مالكٍ وابنِ الماجشون حتَّى عن عبد الرحمن بن القاسم وأشهبَ وعبدِ الله بن نافعٍ وعبدِ الله بن وهبٍ وأبي مصعبٍ وسحنونَ وعبدِ الملك بن حبيبٍ وأمثال هؤلاء من أصحاب مالكٍ -فإنَّهم كثيرون من أهل المدينة والبصرة ومصرَ والأندلس والقيروان وغيرهم-، ويتأمَّلُ مصنَّفات المنتسبين إلى مالكٍ أيضًا= أليس يجد في كثيرٍ منها ما يخالف كلام المتقدِّمين في بعض المسائل، ثُمَّ هذا القدرُ لا يوجب القدح في مالكٍ وأعيانِ أصحابه والمحافظين على السُّنَّة منهم).

- **البلد:** (ص١٠٥): (وهذه الفُتيا والاعتقادُ -التي يتكلَّم من يتكلَّم بسببها-؛ قد وصلتْ نُسختها إلى مصر؛ فالشَّيخُ -أصلحه الله- يطَّلع عليها...).

- **المكانة:** أسلوب المخاطبة في سائر الكتاب، زيادةً على قوله (ص١٠١-١٠٧): (وأمَّا ما ذكرتَ أنَّه قد بلغك من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله= فهو من الفِرْية... فالشَّيخُ -أصلحه الله- يعمل بمقتضى دينه من البحث عن ما بلغه والكشف عنه، ثُمَّ يقول ويفعل ما يقتضيه دينُ الإسلام؛ فإنَّا نقول: رضينا بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمَّدٍ صلى الله عليه وسلم نبيًّا، والذي يوجب عليه من

مَوضُوعُ الكِتَاب

صنَّف الشَّيخ الكتاب جوابًا على رسالةٍ وصلت إليه من الدِّيار المصريَّة، تضمَّنت جانبًا من الأمور المثارة في المحنة الواقعة عليه في الصِّفات؛ فيما كتبه في باب الاعتقاد كالواسطيَّة والحمويَّة وجواب الفتيا المصريَّة، وفي نسبة القول بقِدم المداد وصوت العباد إليه وإلى الحنابلة، ونسبة الكذب على أحمد إليهم، وأنَّ منهم «حشوية»، والتعرُّض لمنزلة الإمام أحمد ونسبته إلى الإمام الشَّافعيِّ.

ويمكن تقسيم الكتاب باعتبار موضوعاته إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يتعلَّق بما كتبه الشَّيخُ في باب الاعتقاد خاصَّة الواسطيَّة والحمويَّة وجواب الفتيا المصريَّة، وما وقع له من محنةٍ إثر هذه المصنَّفات، وما أثير حولها.

القسم الثاني: يتعلَّق بنسبة القول بقِدم المداد وصوت العباد إلى الشَّيخ وإلى الحنابلة، ونسبة الكذب على أحمد إليهم، ونسبتهم إلى «الحشو».

القسم الثالث: يتعلَّق بالتفضيل بين الأشخاص والمذاهب، واختلاف النَّاس فيه، وبيان ما يتضمَّنه من مخاطر ومفاسد، وبيان فضل الإمام أحمد ومنزلته بين الأئمة.

أما **القسم الأول**؛ فبيَّن فيه للمخاطَب أنَّ ما بلغه عنه من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله؛ هو من الفِرْية، ودافعها الحسد والبغي والحميَّة الجاهليَّة. ولولا أنَّه قد حلَّل الجماعة واستغفر لهم وعذرهم؛ لشرح الأمر له وفصَّله.

ثم تكلَّم عن الحمويَّة والواسطيَّة وسبب تأليفهما وأغراضهما وبيان مضمونهما، ودعا إلى الرجوع إليهما وتبيُّن بطلان ما أثير حولهما.

وأما **القسم الثاني**؛ فبيَّن فيه بطلان هذه النسبة إلى الحنابلة أو إلى أي أحد من العلماء، وأبان فيه عن حال الحنابلة وديانتهم ونقلهم.

وتكلَّم على اسم «الحشويَّة» والمراد به، وإطلاق المبتدعة له على أهل السنة والحديث، ونقل الشواهد في ذلك عن الموافقين والمخالفين، ثم ذكر ثلاثة أجوبة لمن سمَّى أهل الحديث بذلك: **الوجه الأوَّل**: أنَّها تسمية محدثة. **الوجه الثاني**: منع كونهم حشويَّة، وبيَّن سند هذا المنع، وتكلَّم على غلط الفلاسفة والمتكلمين في أقيستهم العقلية التي يردُّون بها نصوص الكتاب والسُّنَّة، وما التزموا لأجلها من مسائل، وتكلَّم على دليل الحدوث، وما أدَّاه إليهم من عظائم. وفيه بيان أنَّ أكثر النَّاس اضطرابًا في «**أصول الدِّين**» هم المتكلمون فيه بمقاييس عقولهم، وأكثرهم صوابًا المتَّبعون فيه للآثار النَّبويَّة، وأنَّه بحسب الاتباع للأثارة النبويَّة يكون القرب من الهدى والبعد عن الضلالة، سواء في ذلك أهل العلم وأهل العبادة، ونبَّه على عدم الاغترار بمسلك من ينصر السُّنَّة بمقاييس المتكلِّمين مع قلَّة علم بالآثار. **والوجه الثالث**: التَّسليم بصحَّة التَّسمية مع المطالبة بالدَّليل على كونها مذمومة. وبيَّن أنَّ استحقاق الاسم للمدح والذَّمِّ إنما يكون من الشارع، فالاسم غير الشرعي إن لم يكن من باب التعريف المحض الذي يجري مجرى الأعلام وإلا كان من قبيل التفرُّق والتعصُّب والتنابز بالألقاب ومن أمر الجاهليَّة. وأشار إلى ما قد يقع فيه بعضُ عوامِّ أهل الحديث، وبعضِ المسائل التي اختلفوا فيها، وبعضِ ما نُسب إليهم من أكاذيب لقصد الشَّناعة عليهم. وبيان أنواع الكذب والغلط، وأنواع الجدل وما يحمد منه ويذمُّ، وما يحمد من أهل الكلام ويذمُّ.

ثم عاد وتمَّم الكلام على بطلان نسبة القول بقِدم المداد وصوت العباد إليه وإلى الحنابلة وغيرهم، وأنَّه سبق له بيان ذلك في جواب الفتيا المصريَّة. ونبَّه عن وجوب التثبُّت في النَّقل، وتكلَّم على الحرف والصوت واللفظ وما وقع في ذلك من غلطٍ على الإمام أحمد.

أما **القسم الثالث**؛ فقدَّم للكلام ثلاث مقامات: **المقام الأوَّل**: أنَّ جميع أئمة الإسلام أئمة لنا وعلينا توليهم وأنَّ نعتقد فيهم ما ينبغي لهم، وأنَّ محبتنا لهم تابعة لمحبة نبينا محمد ﷺ. وذكر الخلاف في الفقهاء؛ هل هم من أولي الأهواء؟ فحقَّق القول في ذلك، ثم ذكر نهي الأئمة عن تقليدهم. **والمقام الثاني**: في بيان خطورة باب التفضيل علمًا وعملًا، وذَكر الخلاف في باب التَّفضيل؛ هل يُدرك بالاجتهاد أم لا يُدرك إلا بالنَّصِّ؟ **والمقام الثالث**: في بيان اختلاف النَّاس في باب التفضيل، وأنَّ ذِكْر المزايا أسهل من مقابلة بعضِها ببعضٍ. وذَكر بعض ما امتاز به كلُّ واحد من الأئمة الأربعة، وذكر أنَّ مما امتاز به الإمام أحمد أنَّه كان آخرَ الأئمَّة؛ فجمع طرائقَهم وطرائقَ غيرهم واجتمعت عنده علوم النَّاس مع فقهه وتقواه، ومن كان كذلك كان اختياره أقربَ من اختيار غيره، وقد اجتمع في مذهبه محاسن المذاهب الثلاثة وغيرها وامتاز عليهم بأشياء أخر.

ثمَّ عاد وتمَّم الكلام على التفضيل بين المذاهب والأشخاص وما فيه من المخاطر والمفاسد من خمسة أوجه: **الوجه الأوَّل**: في بيان ما فيه من خطرٍ في العقل والعلم والدِّين؛ وأنَّه لا يكاد يسلم من الفخر والبغي. **والوجه الثَّاني**: في بيان طرق النَّاس ومسالكهم في التفضيل بين الأشخاص -مسلك التوقيف ومسلك الاجتهاد-، وبيان ما يرجع إليه أصحاب كلِّ مسلك، وما قد يعارض ذلك. **والوجه الثَّالث**: أنَّ التَّفضيل لو ثبت بحُجَّةٍ صحيحةٍ؛ ففيه

مفسدتان عظيمتان: إحداهما: التزام قول الأفضل مطلقًا من غير دليلٍ شرعيٍّ، والثَّانية: الإعراض عن قول المفضول من غير نظرٍ في دليله. **والوجه الرَّابع**: أنَّ ذلك يورث القلوب انتقاصًا للمفضول وإهمالًا له، ولهذا السَّبب وغيرِه نهى النَّبيُّ ﷺ عن التَّفضيل بين الأنبياء عمومًا وخصوصًا. **والوجه الخامس**: أنَّ ذلك يورث اتِّباعَ شخصٍ غيرِ الرَّسول ﷺ في كلِّ ما يأمر به وينهى عنه ويبيحه، وكأنَّه نبيٌّ. ثم ذكر أنَّ المقصود الصَّحيح من تفضيل الأشخاص إنَّما هو المتابعة في الأقوال والأفعال، وهذا يحتاج إلى ترجيحٍ أيضًا؛ وإذا كان كذلك فالواجبُ على من يريد ترجيحَ بعض الأقوال واختيارَها؛ طلبُ ذلك من بابه، وهو معرفةُ «**الكتاب**» و«**السُّنَّة**» وآثار سلف الأُمَّة والتَّفقُّه في ذلك. والذي يُحتاج إليه من معرفة رُجحان بعض الأقوال على بعضٍ أيسرُ علينا من ترجيح بعض الأشخاص على بعضٍ.

وبعد فراغه من هذه المقامات الثلاث التي قدَّم بها للكلام على المسألة؛ عاد إلى ما ذكره المخاطَب من أنَّ ابنَ عبد البرِّ ذكر طبقاتِ الأئمَّة الثَّلاثة ولم يذكر الإمام أحمد إلا أنَّه من أصحابِ الشَّافعيِّ وما عَدَّه من الأئمَّة، واعتقادَه أنَّ هذا يُنقص من قدر الإمام أحمد ويوجب رُجحانَ غيره عليه؛ فتكلَّم عليه من وجوه: **الوجه الأوَّل**: أنَّه لو كان من أصحاب الشَّافعيِّ المختصِّين به سماعًا وتفقُّهًا؛ لم يَضرَّه ذلك شيئًا، وكان أكثرَ ما فيه أن تكون أقوالُ أحمدَ مع الشَّافعيِّ بمنزلة أقوالِ أبي يوسفَ ومحمَّدٍ مع أبي حنيفة، وأقوالِ ابن القاسمِ وأشهبَ مع مالكٍ، وغالبًا ما يكون الصَّواب فيها مع المتأخِّر النَّاظر في قول معلِّمه وقولِ غيرِه. **والوجه الثاني**: أنَّ استفادةَ الشَّافعيِّ من مالكٍ الفقهَ أكثرُ من استفادة أحمدَ من الشَّافعيِّ، وانتسابَه إلى مالكٍ أكثرُ من انتساب أحمدَ إلى أحدٍ من الخلَف؛ ومع هذا الاختصاص لم يُنسب إلى مالكٍ؛ فما وجه نسبة

أحمد إلى الشَّافعيِّ؟! وذكر بعض ثناء الشَّافعي على أحمد. **والوجه الثالث:** أنَّ هذا إن لم يوجب من قائله ترجيحًا؛ لم يحصل به غرضُ القائل، وإن أوجب ترجيحًا من قائله؛ فمثل هذه المسائل مما اختلف النَّاس فيه. ثم ذكر بعض ما نقل عن أئمة العلم والعبادة في تفضيلهم للإمام أحمد وتقديمهم له وشهادتهم له بالدِّيانة والورع والعلم والفقه، وحتَّى آخر الموجود من الكتاب[1].

(١) انظر للكلام على نقص النُّسخة (ص٨٩-٩٠).

قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّةِ

اشتمل الكتاب على مسائل وفوائد جليلةٍ، وتحقيقاتٍ بديعةٍ، ومما امتاز به الكتاب:

□ الكلام على حال الحنابلة ومصنَّفاتهم في الجملة واستقامة نقلهم في أبواب العلم (ص١٠٨).

□ بيان الشَّيخ لموقفه من الإمام مالك وأصحابه وأصول مذهبه ومسائله (ص١١٦).

□ حديث الشَّيخ الذَّاتيِّ عن حاله وطريقته العلميَّة (ص١١٤-١١٨).

□ الموازنة بين أحوال النَّاقلين عن الأئمة الأربعة (ص١١٠-١١٣).

□ بيان كتب الحنابلة في السُّنَّة والاعتقاد (ص١١٨).

□ إفاضة الكلام على اسم «**الحشويَّة**» وتاريخه، وعلى معنى «**الحشو**»، وذكر الشَّواهد على ذلك من كلام الموافقين والمخالفين (ص١٢١-٢٠٠).

□ نقل حجَّة أبي الحسين البصريِّ في مسألة «**الرُّؤية**» ومناقشتها (ص١٥١).

□ النَّقل عن كتاب «**الزينة**» لأبي حاتم الرَّازيِّ (ص١٢٦).

□ النَّقل عن مصادر مفقودةٍ، **فمن ذلك:**

١- النَّقل عن عثمان بن سعيد الدَّارميِّ (ص١٢٩).

٢- النَّقل عن أبي الحسين البصريِّ في مسألة «**الرؤية**» (ص١٥١).

٣- النَّقل عن أبي الحسين البصريِّ في «غرر الأدلة» (ص١٥٦).

٤- النَّقل عن الآجرِّيِّ (ص١٣٥).

٥- النَّقل عن أبي ذرٍّ الهرويِّ (ص١٣٧).

٦- النَّقل عن السَّمعانيِّ في «الانتصار» (ص١٤١).

٧- النَّقل عن يحيى بن عمار في رسالته (ص١٤١).

٨- النَّقل عن أبي عمران الأندلسيِّ (ص١٤٣).

٩- النَّقل عن أبي طاهرٍ السِّلَفي (ص١٤٣).

١٠- النَّقل عن عبد الرحمن بن القاسم في كتاب «السنة» (ص١٤٣).

١١- النَّقل عن ابن عقيل (ص٢٠٣).

١٢- النَّقل عن الهرويِّ في «مناقب أحمد» (ص٢٤٤، ٢٥٠-٢٥٣، ٢٥٦).

١٣- النَّقل عن ابن أبي حاتم في «مناقب أحمد» (ص٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥).

١٤- النَّقل عن الخلال في «أخبار أحمد» (ص٢٥٢، ٢٥٤).

❐ تعيين ما أبهم في سائر المواضع الأخرى من كتبه، كقوله (ص١٦٤): (ولهذا قال الإمام أحمدُ لصاحبه أبي الحسن الميمونيِّ: يا أبا الحسن! إنَّما يخطئ النَّاس من جهة التَّأويل أو القياس)، حيث صرَّح باسمه، وهو في عامَّة المواضع يحكي قول الإمام فقط، وفي موضعٍ قال «الفتاوى» (١٩/ ٧٥): (ولهذا قال أحمد بن حنبل لبعض أصحابه).

❐ النُّقول النَّادرة عن بعض الأعلام والطوائف، ومن ذلك (ص٢٤٣): (فإنَّ الشَّافعيَّ رضي الله عنه قال: لولا مالكٌ ما عرفتُ الفقه، ولولا سفيانُ بن عيينة لما عرفتُ الحديث)، (ص١٦٠): (وصاروا يقولون: لا نقول في العلم باسترسال أبي المعالي، ولا بإضافة ابن الخطيب).

□ قاعدة لما يُمدح ويُذمُّ من الأسماء (ص١٨٧).

□ ذِكر أوجه القصور أو التَّقصير عند طائفة من أهل الحديث (ص١٨٩).

□ قاعدة في أصل وقوع الكذب والغلط في حكاية أهل الأهواء عن مخالفيهم (ص١٩٧).

□ خلاصة القول فيما يُحمد عليه أهلُ الكلام ويُذمُّ (ص١٩٩).

□ الموازنة بين الأئمة الأربعة وذكر ما امتاز به كلُّ واحدٍ منهم (ص٢١٩).

□ الكلام على التَّفضيل بين المذاهب والأشخاص وبيان ما يتضمَّنه هذا الباب من المخاطر والمفاسد (ص٢١٣-٢٤٠).

□ الكلام على طرق النَّاس ومسالكهم في التفضيل: مسلك التوقيف ومسلك الاجتهاد (ص٢١٩، ٢٣٠).

□ الجواب عن دعوى نسبة الإمام أحمد إلى الإمام الشافعي (ص٢٤٠).

□ الكلام على صنيع الحافظ ابن عبد البرِّ في كتابه «الانتقاء» من عدم ذكره للإمام أحمد، وبيان مأخذه في ذلك (ص٢٤٨).

□ بيان فضل الإمام أحمد وما امتاز به ومحاسن مذهبه (ص٢٢١-٢٢٨، ٢٤٠-٢٥٨).

□ بيان محاسن المذاهب الثلاثة (ص٢١٩، ٢٢٥-٢٢٨).

وقد نقل من هذا الكتاب بعضُ العلماء والمصنِّفين؛ ومن تلك المواضع المنقولة[1]:

١- قوله (ص١١٤): (شرع جلد... فرجًا ومخرجًا)، نقله الزَّركشيُّ في **«الإجابة»** (ص٢٢) دون إشارة.

---

(١) ثمَّ موضعٌ محتملٌ للنَّقل، وهو ما سبق الإشارة إليه (ص٩، ت٤).

٢- قوله (ص١١٤): (لولا إذ سمعتموه ظن... فرجًا ومخرجًا)، نقله ابن سحمان في «**البيان المبدي**» (ص٦٩) دون إشارة.

٣- قوله (ص١١٤-١١٥): (اتباع الحق... وهم إنما يبغضون الكفار فكيف)، نقله ابن سحمان في «**البيان المبدي**» (ص٧٠) دون إشارة.

٤- قوله (ص١١٥): (وليس عنده... بمذاهب أهل الأهواء، ووقتِ حدوثِها)، نقله ابن سحمان في «**البيان المبدي**» (ص٧١) و«**الصواعق المرسلة الشهابية**» (ص٢١١) دون إشارة.

٥- قوله: (ص١٦٨-١٦٩): (وذكر الشَّيخُ يحيى بن يوسف الصَّرصريُّ... إليه الصَّحابةُ والتَّابعون أصلًا)، نقله في «**صلح الإخوان**» (ص٢٢-٢٣) -وعنه في «**منهاج التَّأسيس**» (ص٢٠٨)-، وقال في أوَّله: (النَّقل الخامس عشر: قال [أي ابن تيمية] في كتاب ذكر فيه الانتصار للإمام أحمد بن حنبل ما نصُّه...).

٦- قوله (ص٢١٤-٢١٥): (ولهذا اختلف النَّاس في الفقهاء... هذا وكتابُهم واحدٌ، ودينُهم واحدٌ، ونبيُّهم واحدٌ)، نقله ابن سحمان في كتاب «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٥٣)، وقال في أوله: (قال شيخ الإسلام في أثناء كلام له).

٧- قوله (ص٢١٥-٢١٦): (وقد ثبت... وذلك جمع بين الضدين)، نقله -مع زياداتٍ- في «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٤٨-١٤٩) دون إشارة.

٨- قوله (ص٢١٦-٢١٧): (فليحقق العبد... الطريق المرشد لمثله)، نقله في «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٥٠) دون إشارة.

٩- قوله (ص٢٢١-٢٢٤): (أنه استحق الإمامة... فعلوم مالك والشافعي اجتمعت له)، نقله في «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٦٠-١٦٣) دون إشارة.

وخطُّ النَّاسخ معجمٌ وواضحٌ ومقروءٌ. ومما يلاحظ عليه في الرَّسم والإملاء: وصل بعض الكلمات ببعض مثل: (الذين هم= الذينهم)، وكتابته لـ(غمط= غمض)، واختصاره للترضي: (رض).

۞ تقدير حجم الكتاب، ومقدار النَّقص:

لم يَرِد في كلام من ذكر الكتاب أو نقل عنه وصفٌ لحجمه، وإنما اكتفى ابن رشيِّق وابن عبد الهادي بوصفه بـ«قاعدة كبيرة»، وغيابُ الرِّسالة المجاب عنها قد حال دون الاستعانة بها على تقدير حجمه.

ووقوع النَّقص في الكتاب أمرٌ ظاهرٌ بلا ريبٍ، وإنَّما محلُّ النَّظر في مقداره:

- أما النَّقص من الأوَّل فأمره ظاهرٌ لا يحتاج إلى بيان، وليس هو نقصًا ماديًّا من نسختنا، بل هو نقصٌ موضوعيٌّ، ولا ريب أنَّ سببه نقصٌ ماديٌّ في الأصل المنقول منه -أو أصله-، فقد ابتدأت النسخة بقوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، وهو حسبي. وأمَّا ما ذكرتَ أنَّه قد بلغك من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله فهو من الفِرْية...)، وهو من أثناء الكتاب كما هو ظاهرٌ.

وورد في (ص١٠٨): (وأمَّا ما ذكرتَ من الكذب على أحمد ابن حنبلٍ في معتقده... فقد تقدَّم -أصلحك الله- بيانُ أصل هذا النَّقل).

ولم يتقدَّم له كلامٌ في هذا فيما وُجد من الكتاب، فهو في القسم المفقود من أوَّله.

- وأما النَّقص من الأثناء فظاهرٌ أيضًا، كما يدل عليه البياضات المتكرِّرة. وسببه -كما سبق- النَّقصُ الماديُّ في الأصل المنقول منه -أو أصله-.

- وأما احتمال النَّقص من الآخر؛ فثمَّ دلائل وقرائن تدلُّ على وقوعه، وهي:

١- قوله (ص٢٣٩): (فنحن نذكر إن شاء الله من محاسن قواعد الأئمَّة ما ينبغي اعتمادُه وأتحرَّى أن أذكر من خصائص كُلِّ مذهبٍ مرتبته الفاضلة...).

وقوله (ص٢٤٨): (كما سنبيِّن إن شاء الله القواعدَ المشتركةَ والمميَّزةَ).

ولم أقف عليه في المقدار الذي بين أيدينا من الكتاب.

٢- أنَّ آخر الكتاب لا يوحي بالفراغ ولا يشبه الختام؛ حيث انقطع الكلام في أثناء نقله لبعض ما ورد من الثناء على الإمام أحمد.

٣- قوله في خاتمة النُّسخة: (آخرُ ما وُجد. نقلت هذه القاعدة العظيمة، وهي: ترجيحُ مذهبِ أحمدَ وذِكْرُ محاسنِه والذَّبُّ عنه)، فهو في مثل هذه الحال تأكيدٌ من النَّاقل على تمام النَّقل، لدفع توهُّم النَّقص من قِبله، فهو نوع إيماءٍ إلى النَّقص.

وأما سببه؛ فيحتمل أن يكون نقصًا موضوعيًّا، بأن يكون الشيخ ﵀ لم يتمَّ التَّصنيف، أو يكون ناسخ الأصل لم يتمَّ النَّسخ (= وقفة كاتب).

ويحتمل أن يكون نقصًا ماديًّا، بأن تكون الآفة والنَّقص من الأصل المنقول منه -أو أصله-، فيكون هذا هو آخر ما وجد منه.

وربَّما كان ذِكر العنوان في الخاتمة دالًّا على تأخُّر وقوع النَّقص من أوَّله، أو مرجِّحًا للاحتمال الأوَّل.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهو حسبي

وأمَّا ما ذكرتَ أنَّه قد بلغك من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله= فهو من الفِرْية التي شاع بين الخاصَّة والعامَّة أنَّها مفتراةٌ، وقد خلص علم ذلك إلى العذارى في خدورهنَّ، وعلم النَّاس سبب قول ذلك وما حَمَلَ المتكلِّمين به عليه من الحسد، الذي هو داءُ الأوَّلين والآخرين، الذي هو من أوائل الذُّنوب التي عُصي الله بها، حتَّى قتل قابيلُ هابيلَ لأجله، وامتنع أهلُ الكتاب من متابعة نبيِّنا ﷺ لأجله، والبغي[1] الذي ذمَّ الله به أهلَ الكتاب قبلنا في قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ[2] ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾[3]، وقد كان عبدُ الله بن عمر رضي الله تعالى عنه كثيرًا ما يتلو هذه الآية: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ[4] ٱلْبَيِّنَـٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾[5]، وقال النَّبيُّ ﷺ: «**دَبَّ إليكم داءُ الأُمَمِ قَبْلَكُمْ: الحَسَدُ والبَغْضَاءُ، وهي الحَالِقَةُ لا أَقُولُ تَحلِقُ الشَّعَرَ، وَلَكِن تَحلِقُ الدِّينَ**»[6].

---

(١) معطوف على «الحسد»، فالتقدير: «من الحسد الذي... والبغي الذي».

(٢) في الأصل: «تفرق». (٣) آل عمران: (١٩).

(٤) في الأصل: «جاءهم». (٥) البقرة: (٢١٣).

(٦) أخرجه الترمذي (٢٦٩١)، وأحمد (١٤١٢) من حديث الزبير بن العوام.

وانظر: «**الفتاوى**» (١٠/١٢٦)، «**جامع الرسائل**» (١/ ٢٣٣)، «**جامع المسائل**» (٩/ ٦٦).

تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ لَّا خَيۡرَ فِي كَثِيرٖ مِّن نَّجۡوَىٰهُمۡ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ أَوۡ إِصۡلَٰحِۭ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾(١)، فهذه الآيات فيها عبرةٌ عظيمةٌ -وفي جميع القرآن-.

وهذه **الفُتيا والاعتقاد**(٢) التي يتكلَّم من يتكلَّم بسببها؛ قد وصلتْ نُسختها إلى مصر، **فالشَّيخ** -أصلحه الله- يطَّلعُ عليها ويتأمَّلُها تأمُّلَ من يرى اللهَ عليه شهيدًا، فإنَّ المفترين لم ينقلوا ما فيها على وجهه، ولكن زادوا ونقصوا وغيَّروا.

فهذه **الفُتيا** إنَّما كان سببُها -من عدَّة سنين- أنَّ جماعةً من فقهاء مدينة حَماة أرسلوا إلى فلانٍ يطلبون منه أن يذكر ما قاله العلماءُ في آياتِ الصِّفات وأحاديثِ الصِّفات؛ فأحالهم على غيره، فأَبَوْا إلا جوابَه! **فكتب** لهم جوابًا مضمونُه ذِكْرُ وجوب اتِّباع طريقة السَّلف دون من خالفهم من المتأخِّرين، ونقلَ ما قاله السَّلف بألفاظهم أو بألفاظِ من نقل مذهبَهم من العلماء؛ **فَذَكَرَ** ما نقله عنهم أئمَّةُ طوائف الملَّة من الفقهاء الأربعة والمحدِّثين والصُّوفيَّة والمتكلِّمين؛ **فَذَكَرَ ما نقله** محمَّدُ بن الحسن -صاحبُ أبي حنيفة- من إجماع الفقهاء، **وما نقله** أبو عمر ابنُ عبد البرِّ في «**شرح الموطأ**» من إجماعِ أهل السُّنَّة والجماعة، **وما نقله** أبو سليمان الخطَّابيُّ وأبو بكرٍ الخطيبُ وأبو بكرٍ البيهقيُّ من مذهب السَّلف، **وما نقله** القاضي أبو يعلى من مذهب السَّلف -من الصَّحابة والتابعين وغيرهم-، **وما نقله** أبو الحسن الأشعريُّ في **مقالاته** عن أهل السُّنَّة والحديث؛ **وكذلك ما نقله** أبو المعالي الجوينيُّ في رسالته

(١) النساء: (١٠٥-١١٥).

(٢) وهي «**الفتيا الحموية**» و«**العقيدة الواسطية**».

«**النِّظاميَّة**» عن السَّلف، وما ذكره القاضي أبو بكرٍ الباقلانيُّ في كتبه، **وما نقله** الشَّيخُ معمر بن زيادٍ والحافظُ أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ والشَّيخ عبد القادر وغيرُهم من مذهب السَّلف وأهل السنة.

فَذَكَرَ ما نقله هؤلاء وغيرُهم حتَّى **يصير** مذهبُ السَّلف وأهلِ السُّنَّة منقولًا عند النَّاظر بالاستفاضة والتَّواتُرِ المعنويِّ، **ويظهرَ** اتِّفاقُ جميع الطَّوائف على نقله[1].

والشَّيخُ يتأمَّلُ ذلك ليتبيَّن له مصداقُ ذلك.

وقد صرَّح فيها في غير موضع بأنَّ مذهبَ السَّلف وأهلِ السُّنَّة والحديث:

- **التَّوسُّطُ** بين الجهميَّة المعطِّلة وبين المجسِّمة الممثِّلة.
- **وأنَّ الله ليس كمثله شيءٌ**؛ لا في ذاتِه، ولا في صفاتِه، ولا في أفعاله.
- **وأنَّ القول في صفات الله تعالى كالقول في ذاته**، فكما أنَّ إثبات ذات الباري إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ تكييف؛ فكذلك إثباتُ صفاتِه إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ تكييف، **وأنَّ من قال**: كيف علمه؟ **أو**: كيف سمعه؟ **أو**: كيف استوى على العرش؟ **يُقال له**: كيف هو في نفسه؟ **فإذا قال**: كيفيَّةُ الله غيرُ معلومةٍ للبشر؛ **قيل له**: وكيفيَّةُ صفاتِه غيرُ معلومةٍ للبشر؛ **إذ العلم بالصِّفات فرعٌ على العلم بالموصوف**، فيمتنع العلم بكيفيَّة الصِّفة إلا[2] مع العلم بكيفيَّة الموصوف.

---

(١) وهذه الغاية والغرض قد صرَّح به فيها (= **الحموية**) عند ابتداء النُّقول وبعد انتهائها، قال في (ص٢٩٦): (ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها، وألفاظ من نقل مذهبهم بحسب ما يحتمله هذا الموضع ما يعلم به مذهبهم...)، ثم شرع في نقل أقوال السَّلف ومن بعدهم، ثم قال (ص٥١٧-٥١٩): (قلت: وليعلم السائل أنَّ الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كلّ من ذكرنا شيئًا من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا وغيره؛ ولكن الحقّ يقبل من كل من تكلَّم به).

(٢) في الأصل: «لا»، ولعل الصواب ما أثبت.

وكذلك طلب منه(١) بعضُ علماءِ العراق من أصحاب الشَّافعيِّ «**معتقدَ أهلِ السُّنَّة**»؛ فكتب له على البديهة جُزءًا(٢) في مذهبهم في «**الصِّفات**» و«**القدر**» و«**الوعيد**» و«**الإيمان**» و«**الصَّحابة**» ونحو ذلك من قول أهل السُّنَّة، لا من فقهائهم ولا من غيرهم، لا مالكيٍّ ولا غيرِ مالكيٍّ.

فالشَّيخُ -أصلحه الله تعالى- يقف على هذا **المعتقد**؛ فإنَّ فيه جميع مسائل **الاعتقاد** المشهورة التي تميَّز بها أهل السُّنَّة والجماعة عن غيرهم من الفرق.

فالشَّيخُ -أصلحه الله- يعمل بمقتضى دينه من البحث عن(٣) ما بلغه والكشف عنه، ثُمَّ يقول ويفعل ما يقتضيه دينُ الإسلام؛ **فإنَّا نقول**: رضينا بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمَّدٍ ﷺ نبيًّا، والذي يوجب عليه من نصرة الحقِّ ما لا خفاءَ به وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾(٤).

---

(١) في الأصل: «من»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) وهي «**العقيدة الواسطية**».

(٣) في الأصل: «على»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٤) العنكبوت: (٦٩). وبعده بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

أخصُّ[١] أهلِ الحديث الذين شهد لهم النَّبيُّ ﷺ بالعدالة فيما رواه إبراهيم ابن عبد الرَّحمن العُذْرِيُّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**يَحْمِلُ هَذَا العِلمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنفُونَ عَنهُ تَحرِيفَ الغَالِينَ، وانتِحَالَ المبطِلِينَ، وَتَأوِيلَ الجَاهِلِينَ**»[٢].

ولم يبلِّغ سُنَّةَ رسول الله ﷺ إلى أهل الأرض أحدٌ كما بلَّغوها؛ ولهذا لا يقدر أحدٌ في هذا الوقت [أن][٣] يَروي جميعَ حديث رسول الله ﷺ إلا وهو محتاجٌ إلى النَّقل عنهم في ذلك، وإن استغنى عن غيرهم إلا بما شاء الله. **فهذا في نَقلِ ما يوافقهم.**

وأمَّا نَقْلُ ما يخالفهم: فمن تأمَّل الكتب المصنَّفة في **أصول الدِّين** والفقه والآداب لم يجد طائفةً أحسنَ حالًا وقالًا ونقلًا منهم إلا ما شاء الله؛ فإنَّ الإحاطة في هذا الباب صعبةٌ.

والشَّيخُ -أصلحه الله- إذا تأمَّل الكتب المصنَّفة وجد النَّاس ينقلون عن غيرهم في «**أصول الدِّين**» و«**أصول الفقه**» وفي «**الفقه**» ما يتبرَّأ أولئك المنقول عنهم منه، خصوصًا أصول هذا الكلام. وإن تكلَّموا في «**أصول الفقه**» فما يكون أكثر من تحاريفهم في نقل مذاهب غيرهم؛ لأنَّه يخالط نقلهم نوعُ هوى نفسٍ وعدمُ معرفةٍ[٤] بالمذاهب الدَّقيقة التي يقولها مخالفُهم.

والكتب التي صنَّفها أصحابُ أحمد من أعدل الكتب في نقل مذهب غيرهم، ومن أبعدِها عن الهوى، وأقربِها إلى المعرفة بمذاهب النَّاس، وإن كان قد يقع من بعضهم غلطٌ أو هوى نفسٍ أو قِلَّةُ إنصافٍ، فلسنا نبرِّئ طائفةً من ذلك، وإنَّما

(١) رسمها في الأصل: «أخصر».

(٢) أخرجه ابن وضَّاح في «**البدع**» (١)، والعقيلي (١٨٠٤)، وابن أبي حاتم في «**الجرح والتعديل**» (٢/ ١٧)، والآجري في «**الشريعة**» (١/ ٢٦٩)، وابن عدي (١/ ٢١١، ٢٤٩)، وابن بطة (١/ ١٩٨).

(٣) زيادة. (٤) في الأصل: «معرفته».

بعد موت مالكٍ وبعد موت أبي يوسفَ -صاحبِ أبي حنيفة-، **وأنَّه** لم يجتمع بأبي يوسف بل بمحمَّد بن الحسن، **ولا** اجتمع بالأوزاعيِّ. وفي الرِّحلة من الأكاذيب عجائبُ!

فمن تأمَّل المنقولات عن الأئمَّة؛ علم أنَّ الكذب على غير أحمدَ أكثرُ من الكذب عليه بكثيرٍ.

فإن قلت: إنَّهم لا يتعمَّدون الكذب عليه، وإنَّما يخطئون في ذلك فيفهمون من كلامه ما لم يُرِدْهُ.

قيل: أمَّا الخطأُ في فهم الكلام؛ فما يُعصم منه أحدٌ إلا رسولُ الله ﷺ، وهذه ألفاظُ القرآن والسُّنَّة موجودةٌ بين الأُمَّة، ثُمَّ الصَّحابةُ والتَّابعون وسائرُ العلماء قد يتنازعون في فهم معانيها، **حتَّى تقولَ هذه الطَّائفةُ**: «هذا حُكم الله ورسولِه، وهذا دينُ الله»، **وتقول الأخرى**: «بل حكمُ الله ورسولِه نقيضُ ذلك»؛ وكلٌّ أخبر على مقدار علمه وفهمه، وأحدُهما قطعًا لم يُصادِف مرادَ رسول الله ﷺ.

فما أصحابُ أحمدَ فيما يفهمونه من كلامه إلا كغيرهم فيما يفهمونه من كلام بقيَّة الأئمَّة أو أحسنُ حالًا أو قريبٌ من ذلك. ثُمَّ إذا أخطأ بعضُهم في معنى كلامِه خالفَه في ذلك غيرُه وقال: «لم يُرِد هذا، وإنَّما أراد كذا»، كما يتنازع الأئمَّة في فهم كلام الله ورسولِه، وقد صنَّفوا أصولًا لفهم أجوبته وكلامِه يتَّفقون عليها تارةً، ويختلفون أخرى.

ثُمَّ -أصلحك الله- إذا جاز عليهم الكذب -عمدًا أو خطأً- في النَّقل عمَّن يأتمُّون به ويحرصون على فهم كلامه لمتابعته؛ فتجويزُ ذلك على المخالف الذي لا يأتمُّ بهم ولا له كبيرُ غرضٍ في فهم قولهم = أولى، ولا سِيَّما إذا كان له

فإذا كان الله قد أمر المؤمنين أن لا يحملنَّهم بُغْضُ قومٍ على ترك العدل، وهم إنَّما كانوا يبغضون الكُفَّارَ= فكيف[(١)] ببُغض المؤمنين[(٢)]؟!

▫ وليس عنده في مسائل الفروع ميلٌ إلا إلى ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة[(٣)].

وإذا ذَكَرَ المسألة فإنَّه يذكر فيها مقالاتِ الأئمَّة الأربعة وأصحابهم وغير أصحابهم ممَّن بعدهم أو قبلهم من الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم، ويذكر دليلَ كُلِّ قولٍ وتقريرَه على وجهٍ لا يكاد يُوجد في الكتب المصنَّفة لهم؛ فكيف في مسائل «أصول الدِّين» التي ليس بين الأئمَّة في مسائلها المشهورة خلافٌ وإنَّما يخالف فيها أهلُ الأهواء والبدع؟!

▫ وهو من أعرف خلق الله بمذاهب أهل الأهواء، ووقتِ حدوثِها[(٤)]، وذِكرِ الكتاب والسُّنَّة وآثار الصَّحابة والتَّابعين على بطلانها، ورؤوس مُحدِثيها[(٥)]،

(١) من قوله: «اتباع الحق...» إلى هنا؛ نقله ابن سحمان في «**البيان المبدي**» (ص٧٠) دون إشارة.

(٢) بعدها في الأصل زيادة: «ببغض».

(٣) انظر ما سيأتي (ص٢٤١).

(٤) من قوله: «ليس عنده في مسائل الفروع...» إلى هنا؛ نقله ابن سحمان في «**البيان المبدي**» (ص٧١) و«**الصواعق المرسلة الشهابية**» (ص٢١١) دون إشارة.

(٥) قال الشَّيخُ في «**حكاية مجلس المناظرة في الواسطية-الفتاوى**» (٣/ ١٨٤) «**العقود الدرية**» (ص٢٩٣-٢٩٤): (وقلتُ في ضمن كلامي: أنا أعلمُ كلَّ بدعةٍ حدثت في الإسلام، وأوَّل من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها)، وما حكاه عن نفسه هنا وفي مواضع أخرى فإنما هو للحاجة، كما بيَّن ذلك في «**حكاية مجلس المناظرة في الواسطية-الفتاوى**» (٣/ ١٦٢-١٦٣) «**العقود الدرية**» (ص٢٦٦-٢٦٧): (وقلت قبل حضورها [= العقيدة الواسطية] كلامًا قد بعد عهدي به -وغضبت غضبًا شديدًا-؛ لكني أذكر أني قلت: «أنا أعلم أن أقوامًا كذبوا عليَّ وقالوا للسلطان أشياء»، وتكلمتُ بكلام احتجتُ إليه؛ مثل أن قلت: من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟ ومن الذي أوضح دلائله وبيَّنه وجاهد أعداءه وأقامه لما مال حين تخلَّى عنه كل أحدٍ ولا أحد ينطق بحجَّته ولا أحد يجاهد عنه؟ وقمتُ مظهرًا لحجَّته مجاهدًا عنه مرغِّبًا فيه... وقلت أيضًا: كل من خالفني في شيءٍ مما كتبته؛ فأنا أعلم بمذهبه منه).

تنبيه: بعده في الأصل زيادة: «قد سمعنا ذلك منه غير مرة» وهي مقحمة، وسبق بيانه (ص٥٤).

وإذا قستَ هذا بما يُوجد في غيرهم من أنواع البدع الكبار العظام؛ **علمتَ أنَّهم أقربُ الطَّوائف إلى السُّنَّة، بل أبعدُها عن البدعة**. ولم يُعلم في طوائف الإسلام طائفةٌ سَلِمَت كلُّها عن جميع البدع، بل لا بُدَّ أن يُوجد في كلِّ طائفةٍ مَن ابتُلي ببعض البدع، **والموجودُ في أصحاب أحمد نادرٌ جدًّا بالنِّسبة إلى غيرهم**(١).

مع أنَّ الواجبَ: إنكارُ جميع البدع على من قالها كائنًا من كان، والقيامُ في ذلك بالقسط دون اتِّباع الهوى، وأن لا يرى الرَّجلُ القَذَاةَ في عين أخيه وينسى الجِذع المعترض في عينه، والله سبحانه يحبُّ المقسطين المتَّقين.

والشَّيخُ -أحسن الله إليه- **ينظرُ** بنور الإيمان، **ويتأمَّلُ** ما ثبت نقله عن الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم حتَّى عن مالكٍ وابنِ الماجشون حتَّى عن عبد الرحمن بن القاسم وأشهبَ وعبدِ الله بن نافعٍ وعبدِ الله بن وهبٍ وأبي مصعبٍ وسحنونَ وعبدِ الملك بن حبيبٍ وأمثالِ هؤلاء من أصحاب مالكٍ -فإنَّهم كثيرون من أهل المدينة والبصرة ومصرَ والأندلس والقيروان وغيرهم-، **ويتأمَّلُ** مصنَّفات المنتسبين إلى مالكٍ أيضًا= أليس يجد في كثيرٍ منها ما يخالف كلام المتقدِّمين في بعض المسائل، ثُمَّ هذا القدرُ لا يوجب القدح في مالكٍ وأعيانِ أصحابه والمحافظين على السُّنَّة منهم(٢)؟!

❀❀❀

= وغيرهم، له: جزءٌ في الردِّ على من يقول: إن صوت العبد بالقرآن غير مخلوق -وهو الذي أشار إليه الشَّيخ هنا-، التنبيه على الألفاظ في الغَرِيبَيْن -مطبوع-، توفي سنة (٥٥٠هـ). انظر: **«الأنساب»** (٧/ ٣٢٤)، **«المنتظم»** (١٨/ ١٠٣)، **«التقييد»** لابن نقطة (ص١١٤)، **«وفيات الأعيان»** (٤/ ٢٩٣).

(١) انظر: **«الفتاوى»** (٢٠/ ١٨٦)، **«أصول الأئمة الأربعة-الملحق»** (ص٢٦٢).

(٢) بعدها في الأصل بياضٌ بمقدار خمسة أسطر.

فهذا واقعٌ كثيرًا في الأسماء المنصوصة عن الله ورسوله؛ فما الظَّنُّ بأسماءٍ تكلَّم بها بعضُ العلماء أو غيرهُم، فضلًا عن اسمٍ لم يُعلم أنَّه تكلَّم به إمامٌ؟!

فهذا الاسم -وهو قولنا: «**حَشوِيٌّ**»- أوَّلُ من تكلَّم به[١]: المعتزلةُ ونحوهم من أهل البدع الكلاميَّة المخالفين لاعتقاد أهل الحديث؛ فإنَّهم يسمُّون أهلَ السُّنَّة والجماعة وأهلَ الحديث والأثر «**حَشويَّةً**»، ويُدخلون في هذا الاسم أصحابَ مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ بنِ حنبلٍ وغير هؤلاء، هكذا هو موجودٌ في كلامهم وفي نقل أهل العلم؛ **فممَّن ذكره**: أبو حاتمٍ الرَّازيُّ المتكلِّمُ[٢] -ليس هو أبا حاتمٍ الرَّازيَّ الحافظَ المشهورَ، وإنَّما هو متكلِّمٌ يذهب مذهبَ المعتزلة الإماميَّة[٣]، وله كتابٌ في الرَّدِّ على محمد بن زكريا المتطبِّب[٤]؛ ردَّ عليه إلحادَه في الدِّين وطعنَه على الأنبياء[٥]-، **ذكر أبو حاتمٍ هذا في كتاب**

---

(١) قرَّر الأوليَّة في: «**البيان**» (٢/ ١٢٧)، «**الفتاوى**» (٣/ ١٨٥) (١٢/ ١٧٦)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٢٠)، «**الدرء**» (٧/ ٣٥١)، «**الانتصار**» (ص٢٠٩).

(٢) هو: أبو حاتم أحمد بن حَمْدان بن أحمد الورساني -أو: الورسياني، أو: الورسناني، أو: الورسامي، أو: الورساهي- الليثي الرازي، من دعاة الإسماعيليَّة ومصنِّفيهم، له تصانيف، منها: «**أعلام النبوة**»، «**الزِّينة**» -وهو في فقه اللغة والمصطلحات-. توفي (٣٢٢هـ). انظر: «**الفهرست**» (٢/ ١/ ٦٧٠، ٦٧٣)، «**لسان الميزان**» (١/ ٤٤٨).

(٣) كذا في الأصل، ونسبته إلى الاعتزال إن لم تكن من سهو النَّاسخ؛ فلعلها بالنَّظر إلى تأثُّره ببعض مقالاتهم ومسالكهم. ومراده بـ«الإماميَّة»: الإماميَّة الإسماعيليَّة.

(٤) هو: أبو بكر محمد بن زكريا الرَّازي، الطبيبُ والفيلسوفُ المشهور، مهَرَ في الطبِّ والمنطقِ والهندسة وغيرها من علوم الفلسفة، له أكثر من مئتي مؤلَّفٍ، منها: «**الحاوي**»، «**الطب المنصوري**»، ومجموع رسائله في الفلسفة وغيرها. اختُلِفَ في وفاتِه، فقيل: (٣١١هـ)، وقيل: (٣١٣هـ)، وقيل: (٣٢٠هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: «**الفهرست**» (٢/ ٣٠٥)، «**إخبار العلماء**» (ص٢٠٦)، «**عيون الأنباء**» (ص٤٢٠)، «**وفيات الأعيان**» (٥/ ١٥٧).

(٥) انظر: «**رسائل فلسفية**» لأبي بكر الرازي (ص٣٠٨-٣١٢)، «**الأصبهانية**» (ص٣٥٧)، «**قلب الدليل**» (ص٨٠، ٨٦).

«**الزِّينة**»[١]: (بابٌ في ذكر ألقاب الفِرَق في الإسلام)، **فذكر أبوابًا له ثُمَّ قال**:

(باب أصحاب الحديث:

أمَّا «**أصحاب الحديث**» فسُمُّوا بذلك لأَنَّهم أنكروا الرَّأي والقياس وقالوا: «علينا أن نتَّبع ما رُوي لنا عن رسول الله ﷺ وعن الصَّحابة والتَّابعين وما جاء عنهم من الحديث في الفقه والحلال والحرام، ولا يجوز لنا أن نقيس برأينا»؛ **فقيل لهم**: «**أصحابُ الحديث**» و«**أصحابُ الأثر**».

وهم مجمعون على أنَّ «**الإيمانَ**» قولٌ وعملٌ، والقرآنَ غيرُ مخلوقٍ، وكفَّروا من قال بخلق القرآن.

ومن ألقابهم:

◻ «**الحشويَّة**»: لُقِّبوا بذلك لاحتمالهم كُلَّ حَشوٍ رُوي من الأحاديث المختلفة المتناقضة، ولروايتهم أحاديثَ كثيرةً ممَّا أنكره عليهم «**أصحابُ الرَّأي**» -وغيرُهم من الفرق- في التَّشبيه وغير ذلك؛ فلقَّبوهم «**الحشويَّة**» لذلك.

◻ «**المشبِّهة**»: ويقال لهم «**المشبِّهة**» لروايتهم الأحاديث الكثيرة في التَّشبيه، واحتمالهم الأحاديث المنكرة عند غيرهم؛ مثل قولهم: «**إنَّ اللهَ يَنزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيا**»[٢] ...)، وذكر أحاديثَ.

قال: (فسُمُّوا «**المشبِّهة**» لذلك. وقد دخل في جملة هذا اللَّقب طائفةٌ من أهل الكلام ممَّن قال بالصُّورة؛ لأَنَّهم شبَّهوا الله بخلقه.

◻ «**الشُّكَّاك**»: ويقال لهم «**الشُّكاك**» أيضًا؛ لُقِّبوا بذلك **لقولهم**: «إنَّ الإيمان يزيد وينقص»، وأنَّهم لم يثبتوا الشَّهادة على من شهد الشَّهادتين أنَّه مؤمنٌ حقًّا، وشكُّوا في أمره، **ويقولون**: «نرجو أن يكون مؤمنًا»، وإنَّما الواجب عليهم أن

---

(١) (١/ ٤٩٧-٤٩٩)، ونقل الشَّيخُ بعضَه في «**المنهاج**» (٢/ ١٠٥).

(٢) سبق تخريجه (ص١١١).

يقولوا: «إنَّ إيمانَه مثلُ إيمان محمَّدٍ وإيمانِ جبريلَ»، وأن يشهدوا عليه أنَّه مؤمنٌ حقًّا، وأن لا يشكُّوا فيه.

□ «المالكيَّة والشَّافعية»: ويقال لقومٍ منهم: «المالكية»، ولقومٍ منهم: «الشَّافعيَّة»؛ فـ«المالكيَّة»: الذين قالوا بقول مالك بن أنسٍ في الفقه، وخالفوا الشَّافعيَّ وأصحابه. وكان الشَّافعيُّ من أصحاب مالكٍ وتلميذًا له، فخالفه في أشياءَ كثيرةٍ وخطَّأه؛ فسُمِّي من قال بقول مالكٍ: «مالكيًّا»، ومن قال بقول الشَّافعيِّ: «شافعيًّا»).

فقد أخبرك هذا المتكلِّم أنَّ قولهم «حشويَّةٌ»[1] و«مشبِّهةٌ»؛ اسمٌ لأصحاب الحديث الذين يقولون إنَّ القرآن غير مخلوقٍ وإنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ، ويَرْوُونَ الأحاديث الصَّحيحة عن رسول الله ﷺ في صفات الله تعالى؛ كقوله: «يَنزِلُ رَبُّنَا إِلى سَمَاءِ الدُّنيَا»[2] ونحو ذلك.

وأنَّ هؤلاء الذين قد سمَّاهم هو وأصحابُه «حشويَّةً» و«مشبِّهةً»؛ منهم المالكيَّة ومنهم الشَّافعيَّة؛ فقد أدرج سائرَ أئمَّة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث في اسم «الحشويَّة» و«المشبِّهة»، فيدخل في هؤلاء -على زعمهم-: الأوزاعيُّ وأصحابُه، واللَّيثُ بن سعدٍ، وحمَّادُ بن زيدٍ، وحمَّادُ بن سلمةَ، وسفيانُ الثَّوريُّ، وسفيانُ بن عيينةَ، والفضيلُ بن عياضٍ، وعبدُ الرَّحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيدٍ، وعبيدُ الله بن معاذٍ، وسليمانُ التَّيميُّ وابنُه المعتمر، وعبدُ الله ابن إدريس الأوديُّ، ووكيع بن الجرَّاح، وحسينٌ الجعفيُّ، ويزيدُ بن هارونَ، وأحمدُ بن حنبلٍ، وإسحاقُ بن إبراهيم بن راهويه، وأبو عُبيدٍ، وأصحابُ الكتب المشهورة في الحديث كالبخاريِّ ومسلمٍ وأبي داودَ، وخلقٌ عظيمٌ من الأئمَّة لا يحصيهم إلا الله.

---

(١) في الأصل: «حشوي».

(٢) سبق تخريجه (ص١١١).

وما روى عن أهل الحديث «أنَّهم أنكروا الرَّأي والقياس»= [فإنما:

- أنكروا الرَّأي والقياس][(١)] المخالف للسُّنن الصَّحيحة.

- وأنكروا الرَّأي والقياس الضَّعيف الذي لم يستوفِ شروطَه ويَدُلَّ على صحَّته دليلٌ شرعيٌّ.

- أو أنكروا الرَّأي والقياس قبل البحث عن السُّنن وتتبُّعها والتَّفقُّه في معانيها.

ولم يُصِب في كونهم أنكروه مطلقًا؛ فإنَّ جمهورهم يجتهدون رأيَهم، ويقيسون في الحوادث التي ليس فيها نصوصٌ -كما كان أصحاب رسول الله ﷺ- بعد بحثهم التَّامِّ عن السُّنن وتفقُّههم فيها، وإن كان فيهم من هو أعلمُ بالسُّنن وأشدُّ لها تتبُّعًا[(٢)] وفيها تفقُّهًا من بعضٍ.

وأمَّا ما ذكر من تسميتهم «حشويَّةً»؛ (لاحتمالهم كُلَّ حشوٍ رُوي من الأحاديث المختلفة المتناقضة، ولروايتهم أحاديثَ كثيرةً ممَّا أنكره عليهم أهلُ الرَّأي وغيرُهم من الفرق في التَّشبيه وغير ذلك)؛ فقد بيَّن أنَّ سبب تسميتهم بذلك: احتمالُهم الأحاديثَ المختلفة في نفسها أو المخالفةَ للرَّأي. وأهلُ الحديث والسُّنَّة يبيِّنون أنَّ تلك الأحاديث ليست متناقضةً؛ وإن ظنَّها غيرُهم متناقضةً، وأنَّه ليس في العقل الصَّحيح ما يناقضها؛ وإن توهَّم غيرُهم أنَّها تُناقِض العقل.

وكذلك صنَّف الشَّافعيُّ كتابَ «**مختلف الحديث**»[(٣)] وقَصَرَه على أحاديث في الأحكام يَظُنُّ من خالف الحديثَ أنَّها متناقضةٌ، وصنَّف ابنُ قتيبة كتابًا في مختلف الحديث أيضًا[(٤)] ذكر فيه أنواعًا متعدِّدةً.

---

(١) زيادة يدل عليها السياق.
(٢) في الأصل: «تبعا».
(٣) أو: «**اختلاف الحديث**»، طبع ملحقًا بكتاب «**الأم**».
(٤) وهو كتابه المشهور «**تأويل مختلف الحديث**»، مطبوع.

فالحشو عند هؤلاء المتكلِّمين هي أحاديثُ النَّبيِّ ﷺ التي توهَّموها متناقضةً أو مناقِضةً للعقل! كأنَّهم -والله أعلم- سمَّوها «**حشوًا**» لعدم الفائدة فيها عندهم، مثلما يقال لما يقعُ في الكلام غيرَ مفيدٍ: «هذا حشوٌ».

وكذلك لمَّا أورد بعضُهم على أبي العبَّاس ابن القاصِّ: أنَّكم رويتم عن النَّبيِّ ﷺ ما لا فائدةَ فيه، كقوله: «**يَا أَبَا عُمَيرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيرُ**»[1]؛ فاستخرج أبو العبَّاس منه فوائدَ[2] بعضُها جليل؛ كإدخال ما صِيد في الحلِّ إلى حرم المدينة بخلاف حرم مكَّة، وككُنية من لم يُولَد له وأنَّه ليس كذِبًا، وغير ذلك.

وقد رأيتُ هذه الكلمة في كلام آخرين من المتكلِّمين -كالجاحظ ونحوه-، ورأيتهم يذهبون فيها إلى أنَّ «**الحشويَّة**» نسبةٌ إلى الحشو الذين هم عوامُّ المسلمين عندهم، أي: جماعةُ المسلمين. فمن ذهب مذهبَ الجماعة ولم يكن له مذهبٌ مخصوصٌ يتميَّز به عن الجماعة في «**أصول الدِّين**»؛ سمَّاه هؤلاء «**حشويَّةً**».

فهؤلاء يطلقون اسم «**الحشو**»: **على** سُنَّة رسول الله ﷺ التي رواها علماءُ الحديث تارةً، **وعلى** أهل الجماعة الذين هم دهماء المسلمين أخرى. فكذلك نسبوا أهلَ السُّنَّة والجماعة إلى الحشو وقالوا: «**حشويَّةٌ**» -ومن قال: «**حَشَوِيَّةٌ**» بالتَّحريك؛ فما درى كيف قالوا-؛ وبذلك أخبر عنهم سائرُ علماء أهل السُّنَّة: **منهم الإمام أبو سعيدٍ عثمانُ بنُ سعيدٍ الدَّارميُّ، قال:** (ثنا محبوب بن موسى الأنطاكيُّ عن أبي إسحاق الفزاريِّ عن الأوزاعيِّ أنَّه قال: «قف حيث وقف القوم، وقل فيما قالوا، وكُفَّ عمَّا كَفُّوا، واسلك سبيلَ سلفك الصَّالح؛ فإنَّه يسعك ما وسعهم».

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٣٣)، ومسلم (٢٢٠٤) من حديث أنس بن مالك.

(٢) زاد على (٦٠) وجهًا وفائدةً، وقد طبع بعنوان: «**جزءٌ فيه فوائد حديث أبي عمير**».

واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنَّه لم يسبقه[١] إلى بدعته إلا منافقٌ مارقٌ أو معانِدٌ للشَّريعة مشاقِقٌ.

فليس بحقيقٍ مَن هذه أصولُه أن يعيب على من قلَّد[٢] كتاب الله وسُنَّة رسوله، واقتدى بهما[٣] واستسلم لأحكامهما، ولم يعترض عليهما بظنٍّ أو بخرصٍ[٤]).

□ **وكذلك ذكر الفقيه الإمام أبو العبَّاس الوليدُ بنُ بكرِ بنِ مخلدٍ المالكيُّ الأندلسيُّ النَّحويُّ**[٥]، في كلامه الطَّويل الذي رواه عنه أبو ذَرٍّ عبدُ بن أحمدَ الهَرَوِيُّ الحافظُ، المقيمُ بمكَّةَ، الذي عنه أخذ أهلُ المغربِ «**البخاريَّ**» وغيرَه، وهو الذي دلَّ من دلَّ منهم على مذهب أبي الحسن الأشعريِّ، وبسببه[٦] ظهر فيهم، وهو أوَّل من أظهره بمكَّةَ، وكان قد أخذه عن القاضي أبي بكر ابن الباقلانيِّ= **قال الوليدُ بن بكرٍ**[٧]: (لمَّا عَمَّ آخِرَ هذه الأُمَّة مثل ما عمَّ أوَّلَها من قول الله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم﴾[٨]، وكان لا سبيل لآخر الأمَّة إلى

---

(١) في الأصل: «يسبق»، والمثبت من المصدر. (٢) في المصدر: «تقلد».

(٣) بعدها في المصدر: «وأذعن لهما». (٤) في المصدر: «تخرص».

(٥) هو: أبو العبَّاس الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد الغَمْري -وقيل: العمري-، المحدِّث الجوَّالة الفقيه المالكي الأديب الأندلسي السَّرقسطي، كان إمامًا عالمًا بالحديث والفقه، ثقةً أمينًا، شاعرًا فائقًا مقدَّمًا في الأدب، كثير الرِّحلة والسَّماع والكتاب في بلده وفي الغربة، لقي وسمع في رحلته نيِّفًا عن ألف شيخ بين محدِّثٍ وفقيهٍ، سمع منه جماعةٌ منهم: عبد الغني ابن سعيد المصري وأبو عبد الله الحاكم وأبو ذر الهروي، صنَّف: «**الوجازة في صحَّة القول بالإجازة**»، توفي سنة (٣٩٢هـ). انظر: «**تاريخ بغداد**» (١٥/ ٦٢٥)، «**الإكمال**» لابن ماكولا (٦/ ٣٦٥)، «**جذوة المقتبس**» (ص٣٦١)، «**الأنساب**» (١٠/ ٧٣)، «**فهرسة ابن خير**» (ص٣٢٠)، «**الوجيز**» للسِّلَفي (ص٥٨)، «**الصلة**» (ص٦٠٧).

(٦) في الأصل: «وسببه». (٧) لم أقف على من نقله.

(٨) الأعراف: (٣).

كيفيَّة هذا المفروض إلا من جهة السَّمع= اقتضى عدمُ النَّاطق طلبَ الأثر. ولمَّا قال: ﴿لَيُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُۥ﴾(١)؛ اقتضى وجوبَ أداءِ أخبارِ الشَّريعةِ فلانًا عن فلانٍ، خلفًا عن سلفٍ. ولمَّا قال سبحانه: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾(٢)؛ اقتضى الكشفَ عن حال النَّاقل بعينه(٣)، ففعل ذلك الصَّحابةُ.

ثُمَّ كان التَّابعون سلكوا سبيلَ الصَّحابة، وهم القرنُ الثَّاني من القرون الممدوحة على لسان النَّبيِّ ﷺ.

ثُمَّ حدث الرَّأيُ في القرن الثَّالث؛ فاستمسكت الطَّائفة العظمى سلوكَ سبيل التَّابعين. وهذه الطَّبقةُ: مالكُ بن أنسٍ وأقرانُه وأصحابُه بالحجاز، واللَّيثُ بن سعدٍ وأقرانُه وأتباعُه بمصرَ، والأوزاعيُّ وأشياعُه بالشَّام، وسفيان الثَّوريُّ وشيعتُه وحمَّادٌ وأقرانُهم وأتباعُهم بالعراق. وفي كُلِّ مصرٍ من الأمصار بالمشرق والمغرب من أمثالهم).

قال: (وأمَّا الطَّائفةُ الصُّغرى؛ فإنَّهم جرَّدوا القول بالرَّأي على أصولٍ قليلةٍ، وعاندوا العلماءَ الذين(٤) اجتهدوا حين عجزوا عن شأوهم -وقد كان الفاروقُ رضي الله عنه يحذِّر من هذه الطَّائفة حيث يقول: «إيَّاكم والرَّأي؛ فإنَّ أصحابَه أعيتهُم السُّنن أن يحفظوها»(٥)-، واختلفوا على الطَّائفة العظمى في الاعتقادات المتعلِّقة بصفات الله تعالى؛ فقالوا بـ«**القدر**» وبـ«**خلق القرآن**»، ووسَّعوا أبوابَ المجاز.

---

(١) آل عمران: (١٨٧). قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالغيب: ﴿لَيُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُۥ﴾، وقرأ الباقون بالخطاب: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٤٦).

(٢) الحجرات: (٦).

(٣) في الأصل: «يعنى»، ولعل الصواب ما أثبت كما استظهره في الطرَّة.

(٤) في الأصل: «الذي».

(٥) أخرجه الدَّارقطني (٤٢٨٠)، واللالكائي (٢٠١).

ثُمَّ جاء بعدَ أصحابِ مالكٍ وأصحاب اللَّيث وأصحابِ الثَّوريِّ وأصحابِ من قد مضى ذِكرُهم طائفةٌ أخرى -وهم القرن الرَّابعُ-؛ فسلكوا سبيلَهم، وهم أحمدُ بن حنبلٍ...)، وذَكَرَ جماعةً كثيرةً؛ كأبي زرعة وأبي حاتم الرَّازيَّينِ وأحمد ابن صالحٍ المصريِّ ومحمَّد بن يحيى الذُّهليِّ، **قال**: (إلى فقهاءَ طابقوهم في «**الاعتقادات**» و«**الأحكام**»، فسُمُّوا كلُّهم «**أصحابَ الحديث**» أمَّةً واحدةً، من زمان مالكٍ وأقرانِه إلى زماننا هذا، وهم الذين تُلقِّبُهم المعتزلةُ: «**أصحاب الحشوِ**»).

فقد أخبرك هذا الإمام أنَّ أهل الحديث من المتقدِّمين والمتأخِّرين الذين هم أئمَّة الإسلام وورثة الأنبياء وخلفاء الرُّسل هم الذين تلقبهم المعتزلة: «**أصحاب الحشو**».

□ **وكذلك ذكر شيخُ الإسلام أبو عثمانَ إسماعيلُ بن عبدِ الرَّحمن الصَّابونيُّ النَّيسابوريُّ المشهور**، إمامُ أهلِ نيسابور في **رسالته المشهورة عنه** -وقد ذكر ذلك أبو القاسم التَّيميُّ-، **قال**[1]: (وعلامات أهل البدع على أهلها ظاهرةٌ باديةٌ، وأظهرُ علاماتِهم: شِدَّةُ معاداتهم لِحَمَلَةِ أخبار النَّبيِّ ﷺ، واحتقارِهم لهم، وتسميتهم إيَّاهم: «**حشويَّةً**» و«**جهلةً**» و«**ظاهريَّةً**» و«**مشبِّهةً**»؛ اعتقادًا منهم في أخبار رسول الله ﷺ أنَّها بمعزلٍ من العلم، وأنَّ العلم ما يلقيه الشَّيطانُ إليهم من نتائج عقولِهم الفاسدة، ووساوسِ صدورهم المظلمة[2]، وهواجسِ قلوبهم الخالية عن الخير العاطلةِ، وحججِهم بل شبهِهم الدَّاحضةِ الباطلةِ، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾[3]).

---

(١) «**عقيدة السلف وأصحاب الحديث**» (ص٢٩٩، ٣٠٦-٣٠٧). ولم أقف على نقل التَّيميِّ له.

(٢) في الأصل: «المظلة»، والمثبت من المصدر.

(٣) محمد: (٢٣).

قُـلْ لِلَّذِيـنَ بِجَهْلِهِـم أَضْحَـوْا يَعِيبُـونَ المَحَابِـر
هُـم حَشْـوُ جَنَّـاتِ النَّعِيــ ـمِ عَلَـى الأَسِـرَّةِ وَالمَنَابِر
رُفَقَــاءُ أَحْمَــدَ كُلُّهُــم عَـن حَوْضِـهِ رَيَّـانَ صَادِر

□ وقال آخر -قيل إنَّه أبو عمران الأندلسيُّ[١]-:

نَحْنُ أَهْـلُ الشَّـرِيعَةِ النَّبَوِيَّه تَعْسَ مَن قَـال إِنَّنا حَشْـوِيَّه
نَحْـنُ للـه والرَّسُـولِ اتَّبَعْنا وَلآيَـاتِ وَحْيِـهِ الأَزَلِيَّـه

□ وقال الحافظ أبو طاهرٍ السِّلَفِيُّ[٢]:

أَنَّـى تُسَـمُّونَا افْتِـرَاءً مِنكُمُ حَشْـوِيَّةً وَعُلُومُنَـا نَبوِيَّـه
إِن كانَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ خَيْرِ الوَرَى حَشْوًا فَأَعْلَامُ الهُدَى حَشوِيَّه

وهذا باب واسعٌ، وإنَّما[٣] ذكرنا ما ذكره العلماء من أهل السُّنَّة ومن أهل البدع أنَّ اسم «**الحشويَّة**» يُطلقُه أهلُ البدع المخالفون لأهل الحديث والسُّنَّة على أهل الحديث والسُّنَّة من جميع الطَّوائف، كما تُطلق نفاةُ الصِّفات من الجهميَّة ونحوهم عليهم أنَّهم «**مشبِّهةٌ**»، والرَّافضةُ عليهم أنَّهم «**ناصبةٌ**»، ونفاةُ القدر عليهم أنَّهم «**مُجبِرَةٌ**»، وهذا التَّلقيبُ قديمٌ من زمان مالكٍ وأصحابه حتَّى ذكره صاحبُه[٤] الفقيهُ الورِعُ **عبدُ الرحمن بن القاسم** -صاحبُ **المسائل المدوَّنة**-، **قال في كتاب «السُّنَّة» له**[٥]: (وإذا سمعتَ رجلاً يقول: «فلانٌ مشبِّهٌ» أو: «فلانٌ يتكلَّم بالتَّشبيه»؛ فاعلم أنَّه جهميٌّ.

(١) ممن اشتهر بأبي عمران الأندلسي: موسى بن سعادة (ت: ٥٢٢هـ) صاحب النُّسخة الشَّهيرة من «**صحيح البخاري**»، وابن بهيج (كان حيًّا: ٤٩٦هـ) الشَّاعر المعروف صاحب «**القصيدة الوضَّاحيَّة**» في مدح أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها.
(٢) لم أقف عليها.
(٣) في الأصل: «اذا».
(٤) في الأصل: «صاحب».
(٥) لم أقف عليه.

في بعض مسائل الصِّفات؛ كالكراميَّة والكُلَّابيَّة والأشعريَّة وغيرهم-؛ فإنَّهم عندهم «مشبِّهةٌ».

- وكلَّ من اتَّبع الحديث وقَبِلَهُ فهو عندهم «حشويٌّ».

- وكلَّ من قال: «إنَّ الله خالقُ أفعال العباد، وإنَّه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»؛ فإنَّه عندهم «جَبرِيٌّ»، ويُسمُّونَه «قَدَرِيًّا» أيضًا لأنَّه أثبت القدر.

وكذلك المصنِّفون في مقالات النَّاس منهم يُدخلون الصِّفاتيَّة[1] -كالكُلَّابيَّة والأشعريَّة- في قسم «المشبِّهة».

فهذه التَّسمياتُ والتَّلقيباتُ -أصلح الله الشَّيخ- كما ترى.

فقولُه: «عن حشويِّ المعتقد»؛ قد أخبرناك أنَّ هذا اللَّفظ مجملٌ، فإن كان الشَّيخ يريد بـ«الحشوية»[2] ما ذكرناه من تفسيره عن هؤلاء الذين نطقوا به أو أخبروا عن النَّاطقين به؛ وهم «أهلُ الحديث»=...[3] أنَّا من أهل الحديث، المحبِّين له ولأهله، الطَّالبين لمعرفته وفقهه واتِّباعه، المقتدين به أصولًا وفروعًا باطنًا وظاهرًا قولًا وعملًا، الرَّاجين من الله أن يحشرنا في زمرتهم، وأن لا يعدل بنا عن طريقهم؛ فإنَّها والله النِّعمة التي لا يَقدِرُ قَدْرَها إلا الله.

فما رأينا أئمَّة الإسلام علمًا وعملًا وقالًا وحالًا إلا أهلَ الحديث، فمن نبل منهم؛ فبقدر علمه وفقهه واتِّباعه له بعد القرآن، وليس الفارقُ بين أهل السُّنَّة -التي هي الفرقةُ النَّاجيةُ المنصورةُ إلى قيام السَّاعة- وبين أهلِ البدع إلا «الحديث»؛ وإلا فجميعُ أهلِ القبلة ينتحلون «القرآن».

---

(١) في الأصل: «الصفات». (٢) في الأصل: «به الحشوية».

(٣) بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، وسيأتي (ص١٤٧): «ففي الجملة؛ نحنُ إن شاء الله من أهل الحديث... فإن أراد الشَّيخ بقوله «حشويَّة» أهلَ الحديث؛ فقد أَخبَرْنَا الشَّيخَ أنَّا منهم إن شاء الله...إلخ».

وإذا كانت علامةُ [تلك](١) الفِرقة هي التَّمسكَ بما كان عليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه؛ فليس ذلك إلا لأهل الحديث.

وإذا كان الله قد أنزل على نبيِّه الكتاب والحكمة وذكر ذلك في غير موضع من كتابه(٢)؛ كقوله عن إبراهيم: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾(٣)، وقوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾(٤)، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾(٥)، وقوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾(٦)، وقوله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾(٧)، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾(٨)= فمعلومٌ أنَّ العلم المأخوذ عن رسول الله ﷺ إمَّا القرآنُ وإمَّا الحديثُ؛ فـ«الحكمة» هي حديثُه(٩).

---

(١) زيادة.

(٢) انظر: «الجواب الصحيح» (١/ ٣٦٨) (٣/ ١٨)، «الفتاوى» (١/ ٦) (١٩/ ١٧٥)، «جامع الفصول» (٢/ ٢٥٩).

(٣) البقرة: (١٢٩).

(٤) البقرة: (١٥١).

(٥) البقرة: (٢٣١).

(٦) آل عمران: (١٦٤).

(٧) الأحزاب: (٣٤).

(٨) الجمعة: (٢).

(٩) انظر: «الإيمان» (ص٣٤)، «الصفدية» (ص٢٦٠)، «النبوات» (٢/ ٦٧٢)، «الجواب الصحيح» (٣/ ١٠، ١٨)، «إجازة ابن تيمية لمهذَّب الدين» (ص٧)، «الفتاوى» (١/ ٦) (٣/ ٣٦٦) (٥/ ١٦٢) (١١/ ٥٦٠) (١٩/ ١٧٥) (٢٨/ ٤٤١)، «جامع المسائل» (٣/ ٧٠) (٤/ ١٦١) (٦/ ٢٤٢)، «جامع الفصول» (٢/ ٢٥٩)، «جواب الاعتراضات» (ص١٣، ٥٨)، «الأصبهانية» (ص٨٢٨).

وقال الله تعالى لمن ادَّعى دعوًى: ﴿أَئْتُونِي بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾[(١)]، فـ«**الكتاب**»: اسمُ جنسٍ للكتب المنزلة، و«**الأثارة**»: هي ما يُؤثَر عمَّن يجب اتِّباعُه، وهذا هو الحديثُ والأثر[(٢)].

وقال النَّبيُّ ﷺ فيما رُوي عنه بأسانيدَ جيِّدةٍ من حديث أبي رافع والمقدام ابن معديكرب وأبي ثعلبة الخشنيِّ وغيرِهم: «**لَا أُلْفِيَنَّ**[(٣)] **أَحَدَكُم مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأتِيهِ الأَمرُ مِن أَمْرِي -مِمَّا أَمَرتُ بِهِ أَو نَهيتُ عَنهُ- فَيَقُولُ: بَينَنَا وَبَينَكُم هَذَا القُرآنُ؛ فَمَا وَجَدنَا فِيهِ مِن حَلالٍ اسْتَحلَلنَاهُ، وَمَا وَجَدنَا فِيهِ مِن حَرامٍ حَرَّمناهُ، أَلَا وإِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثلَهُ مَعَهُ**»[(٤)]، فالذي أوتيه خارجًا عن القرآن ممَّا بلَّغنا هو حديثه؛ وكذلك آثارُ الصَّحابة الذين أثنى القرآنُ على متَّبعيهم وأخبر أنَّهم وسطٌ وشهداءُ على النَّاس.

ففي الجملة: نحنُ إن شاء الله من أهل الحديث، الذين هم أهلُ السُّنَّة والجماعة، التي هي إجماعُ السَّلَفِ، والله يجعلنا من خيارهم وسائرَ إخوانِنا.

فإن أراد الشَّيخ بقوله: «**حشويَّة**» أهلَ الحديث؛ فقد أَخْبَرْنا **الشَّيخ** أنَّا منهم إن شاء الله؛ إلا أن يكون في ذلك تزكيةَ النَّفس فنعوذ بالله أن نزكِّي أنفسنا.

مع أنَّ هذا الاسم فيه إجمالٌ: **فقد** يذمُّه من لم يعرف معناه، **وقد** ينتحلُه أيضًا من لم يعرف معناه، **وقد** يكذبُ في انتحاله قومٌ، **وقد** يختلف منتحلوه في

---

(١) الأحقاف: (٤).

(٢) انظر: «**تنبيه الرجل العاقل**» (ص٥٢٩)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣١٦) (٢٠/ ٤٢٦).

(٣) قوله: «لا ألفين» رسم في الأصل: «لالفين»، والتصويب من المصدر.

(٤) **حديث أبي رافع**: أخرجه أبو داود (٤٥٩١)، والترمذي (٢٨٦٧)، وابن ماجه (١٣)، وأحمد (٢٣٨٧٦). وقال الترمذي: (حديث حسن). **وحديث المقدام**: أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٨٦٨)، وأحمد (١٧١٩٤). وقال الترمذي: (حسن غريب). **وحديث أبي هريرة**: أخرجه ابن ماجه (٢١)، وأحمد (٨٨٠١). ولم أقف عليه من حديث أبي ثعلبة الخشني.

أَنَّهم لم يصدِّقوا الرُّسل حتَّى يعلموا ما علموه بأنفسهم، كشأن الفلاسفة الذين يطلبون أن يدركوا ما أخبرت به الأنبياءُ **بقياس عقولهم**.

وإنَّما كان كلامُنا في الفلاسفة لأَنَّهم الأئمَّةُ في مقابلة الأنبياءِ، وأتباعُهم في مقابلة أتباع الأنبياء. فإنَّهم تميَّزوا عن العامَّة بنوعٍ تهذيبِ الأخلاق وبعلومٍ دقيقةٍ رياضيَّةٍ وطبيعيَّةٍ، وأدركوا بعضَ «**العلم الإلهيِّ**» واضطربوا فيه اضطرابًا كثيرًا، فصاروا مع الأنبياء بمنزلة العامِّيِّ المتميِّز عن بقيَّة العامَّة بذكاءٍ مع **الإمام** في الفقه؛ [فلا هو انقاد][1] انقياد جماهير العامَّة، ولا هو أدرك ما يدركه العلماءُ الرَّاسخون فيوافقهم[2] عليه، بل معه[3] نوعٌ من الذَّكاء يدرك به البعضَ، وبذلك البعض يريد أن يدرك الجميعَ ويناظر ذلك الإمامَ ويجادله.

ومعلومٌ أنَّ العالِم إنَّما يمكنه أن يناظر من إذا عرَّفه الحُجَّةَ عرَفها، فمن كان عاجزًا عن معرفة حُجَّتِهِ: **إمَّا لأنَّ** أسبابَها لم تحصل عنده -كما لو كانت الحُجَّةُ خبرًا عَلِمَه بالتَّواتُر عنده أو بالتَّجربة-، **وإمَّا لأنَّ** قواه تعجز عن درك ذلك -كما يعجز كثيرٌ من النَّاس عن درك دقيق الهندسة-، **وإمَّا لأنَّ** درك ذلك يحتاج إلى تحصيلٍ في علومٍ أخرى تفتقر إلى مدَّةٍ= من كان بهذه الحال لم يمكن أن يعرف الحُجَّة لأجل عجزِه هو، لا لعجز مُناظره. **ولهذا يُروى عن الشَّافعيِّ أنَّه قال**: «قطعتُ اليوم عاميًّا؛ فإنَّه أعجب من قطع العالِم»[4].

كذلك علماءُ الفلاسفة مع الأنبياء بمنزلة متميِّزي العامَّة مع العلماء سواءً.

ثُمَّ إنَّ المتكلِّمين من أهل القبلة وافقوهم في علومٍ صحيحةٍ رياضيَّةٍ وطبيعيَّةٍ

---

(١) زيادة.

(٢) في الأصل: «فيوافقه».

(٣) في الأصل: «مع»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

❐ وكذلك سائرُ طوائف المسلمين من الفقهاء والصُّوفيَّة من أصحاب أبي حنيفة أو مالكٍ أو الشَّافعيِّ أو أحمدَ أو الثَّوريِّ أو الأوزاعيِّ وغيرِهم: **ما هم فيه من هُدًى ونورٍ إنَّما هو من الوراثة النَّبويَّة والعلمِ المتلقَّى عن محمَّدٍ ﷺ، وما يوجد في بعضهم من اضطرابٍ أو ابتداعٍ؛ فإنَّما هو من قياسه الذي ليس معه فيه أثارةٌ**، ورُبَّما يكون من سوء فهمِه لما جاء عن الله ورسوله فيضع النُّصوص على غير مواضعها، ولا يكاد يقع ذلك إلا إذا كان تأويلُه مبتدعًا، فأمَّا إذا كان موروثًا عن الصَّحابة والتَّابعين فإنَّه يكون الأمر فيه قريبًا -كالاختلاف في بعض مسائل الأحكام-.

ولهذا قال الإمام أحمدُ لصاحبه أبي الحسن الميمونيِّ: «يا أبا الحسن! إنَّما يخطئ النَّاس من جهة **التَّأويل** أو **القياس**»[1]، ولقد صدق رضي الله عنه، وجمع بهاتين الكلمتين عامَّةَ ما أخطأ فيه النَّاسُ في الأصول والفروع، وتكلَّم بذلك كلامَ من أحاط بمقالات النَّاس وأحوالهم.

ثُمَّ من استقرأ أحوالَ الأُمَّة وجد المتكلِّمين في «**أصول الدِّين**» أو فروعِه أو في معاملة القلوب وأحوالِها من الصُّوفيَّة؛ كلُّ من كان منهم بالحديث أعلمَ وفيه أفقهَ وله أتبعَ كان أهدى سبيلًا وأقرب إلى الله ورسوله.

فعامَّةُ علماء الحديث لا يوجد فيهم داعي إلى بدعةٍ إلا قليلٌ، وتكون بدعته خفيفةً بالنِّسبة إلى بدعة غيره:

❐ فمن رُمي منهم بـ«**التَّشيُّع**»، كعبيد الله بن موسى[2]، وعبد الرَّزاق، وعبَّاد

---

(١) لم أقف عليه مسندًا، وقد نقله الشَّيخُ في مواضع متعدِّدة، انظر: «**البيان**» (٥/ ٤٦٠)، «**جواب الاعتراضات**» (ص٥٨)، «**الإيمان**» (ص٩٩، ٣٠٧)، «**التدمرية**» (ص١٠٧)، «**القواعد الفقهية**» (ص٢٥٥)، «**تنبيه الرجل العاقل**» (ص٢٠٥)، «**قاعدة السنة والبدعة**» (ق٣)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٣٥٥) (١٩/ ٧٥)، «**جامع المسائل**» (٢/ ١٩٠)، «**جامع الفصول**» (٢/ ١٩٧).

(٢) هو: أبو محمد عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي مولاهم الكوفي، المحدِّث الحافظ =

وقد كثر هذا في بعض المنتسبين إلى علم المعرفة والتَّحقيق، وهم عند العلماء بالله العارفين به ضُلَّالٌ جاهلون حائدون عن الصِّراط المستقيم؛ إمَّا مفتونون بالشَّهوات، وإمَّا ملبوسٌ عليهم بالشُّبهات. بخلاف من كان عالمًا بالسُّنَّة والحديث منهم متبعًا لذلك؛ فإنَّهم صفوةُ الله في بلاده[١]، وخِيرتُه من عباده، وحُجَّتُه على خلقه.

وجماعُ هذا: أنَّ أصحابَ الأقوال وأربابَ الأحوال المنتسبون[٢] إلى التَّصوُّف وغيرَهم؛ يُوجد فيهم اختلافٌ وخطأٌ كما قد يُوجد في غيرهم، وفيهم المجتهدُ المصيبُ والمجتهد المخطئُ.

ثُمَّ إنَّ الأقرب منهم إلى الحديث باطنًا وظاهرًا أقربُ إلى الله ورسوله، فإن وُجد فيهم من قال مقالةً هي بدعةٌ أو عَبَدَ عبادةً وهي بدعةٌ؛ فلا بُدَّ أن يُوجد في زمانه من هو أجلُّ منه منهم من لا يرضى تلك المقالةَ ولا تلك العبادة، بل يكون على السُّنَّة.

فلا يزالُ أهلُ السُّنَّة والحديثِ هم صفوةُ الأُمَّة في جميع الطَّوائف؛ فإنَّ أصدقَ الكلام كلامُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمَّدٍ، وأهلُ السُّنَّة والحديثِ أولى النَّاس بكتاب الله وهَدي محمَّدٍ ﷺ، ولهذا من كان منهم قلبُه أشبه بقلب النَّبيِّ ﷺ وكان أقرب إلى موافقته في معارفه وأحواله؛ كان عندهم أعلى قدرًا ممَّن هو أشبهُ ببعض الأنبياء غيرِ محمَّدٍ ﷺ وإن كان مع ذلك من أولياء الله؛ فإنَّهم في درجاتٍ مختلفون، رفع الله بعضَهم فوق بعضٍ درجاتٍ، كما رفع الأنبياءَ بعضَهم فوق بعضٍ درجاتٍ.

---

(١) في الأصل: «بلادهم»، والسِّياق يؤيِّد المثبت.

(٢) كذا في الأصل، والجادَّة: «المنتسبين».

فهذا الخيرُ كلُّه إذا استقرأه اللَّبيب العاقل لم يجده إلا من ميراث محمَّدٍ ﷺ الذي خلَّفه في أُمَّته.

ولا يغترُّ اللَّبيب بما يظنُّه من تقرير من ينصر السُّنَّة بمقاييس المتكلِّمين، فإنَّه لولا الأحاديثُ الصَّحيحةُ لم يحصل بتلك المقاييس كبيرُ أمرٍ، ولهذا من لم يكن له علمٌ جيِّدٌ بالآثار وكان له ذكاءٌ عَرَفَ به ضعفَ تلك المقاييس؛ يبقى مضطربًا مرتابًا.

مثالُ ذلك: رؤيةُ المؤمنين ربَّهم في الآخرة؛ فإنَّ علماء أهل الحديث لمَّا رأوا ما في ذلك من الأحاديث المستفيضة عن النَّبيِّ ﷺ وعن أصحابه الذين يعرفون نَقَلَتَهَا؛ مثل ما في «**الصَّحيحين**» أنَّهم يرون ربَّهم في عرصات القيامة، ومن وجوهٍ أخرى عن أبي هريرة من حديث الزُّهريِّ عن سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة[(١)]، وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسارٍ عن أبي سعيد[(٢)].

وفي «**مسلمٍ**» من حديث ابن جُريجٍ عن أبي الزُّبير عن جابرٍ[(٣)].

وفي الكتب المعروفة كـ«**مسند الإمام أحمد**» وغيرِه من حديثِ ابن مسعودٍ[(٤)] وأبي موسى[(٥)] وغيرهما.

وكذلك ما في «**الصَّحيحين**» من حديث قيس بن أبي حازمٍ عن جرير بن عبد الله البجليِّ[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (٨١٥)، ومسلم (١٧٣، ١٧٤/ ١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٦٠)، ومسلم (١٧٣، ١٧٤/ ٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٨١).

(٤) أخرجه عبد الله في «**السنة**» (١١٨١)، والحاكم (٣٤٦٨)، والطبراني (٩/ ٣٥٧)، والآجري (٦١٠)، وابن خزيمة في «**التوحيد**» (٤٦٨)، والدَّارقطني في «**الرؤية**» (١٦٢).

(٥) أخرجه أحمد (١٩٦٥٤)، وعبد بن حميد (٥٤٠)، والآجري (٦٠٨، ٦٤٠، ٦٤١)، وابن خزيمة في «**التوحيد**» (٤٦٣، ٤٦٤).

(٦) أخرجه البخاري (٥٥٩)، ومسلم (٦٢٥).

فأمرنا الله بالاعتصام بحبله جميعًا، **وحبلُه**: هو كتابُه ودينُ الإسلام الذي بعث به نبيَّه؛ وهو سُنَّتُه، وهو الصِّراطُ المستقيمُ، وهو سبيلُ الله، وهو الشَّريعةُ التي جعله الله عليها.

ونهانا في هذه الآية وغيرها عن التَّفرُّق والاختلاف، وهذا الأصل من أعظم دعائم الإسلام، فما أكثرَ المنحرفين عنه!

وأخبرَنَا أنَّه من يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه، **وأخبر** أنَّ الدِّين عنده هو الإسلامُ.

فيجب على كُلِّ أحدٍ أن يطابق بين النَّاس وبين كتاب الله ودينه، فلا يُخرِجُ عنه من دخل فيه، ولا يُدخِلُ فيه من خرج عنه، وأن تكون محبَّتُه وموالاتُه على وفق محبَّة رسولِ الله ﷺ وموالاتِه، لا أعمَّ ولا أخصَّ.

فإنَّ أقوامًا من المتكلِّمة والمتفلسفة والمتصوِّفة قد يتولَّون قومًا غضب الله عليهم، ويتَّخذون عدوَّ الله وعدوَّهم أولياءَ، ويوادُّون من حادَّ الله ورسولَه من قومٍ كافرين أو منافقين، وقد يعظِّمون بعضَ الفاسقين، فيوسِّعون ما قَدَرَهُ الله ورسولُه، ويتعدَّون حدودَه.

وقومًا من المتفقِّهة والمتكلِّمة والمتصوِّفة والمحدِّثين وغيرهم قد يبغضون أو يعادون من يتولَّى الله ورسولَه والذين آمنوا ومن هو من حزب الله وجند الله ومن إخوانِهم في الدِّين، ويتعصَّبون لرجل من أعيان المؤمنين أو لطائفة منهم على رجلٍ وطائفةٍ؛ بحيث يتولَّون إحداهما توليًّا غيرَ مشروعٍ ويبغضون الأخرى بغضةً غيرَ مشروعةٍ.

وجماعُ التَّعصُّبات الجاهليَّة أربعةٌ:

- **اثنان خَلْقِيَّانِ؛ وهما**: المجاورةُ في البلد، والقرابةُ.
- **واثنان كسبيَّانِ؛ وهما**: الصَّداقة، والمذهب.

ولهذا قال الفقهاءُ: على الإمام وأميرِ الغزو والقاضي وكُلِّ من وَلِيَ من أمر المسلمين شيئًا أن لا يميل مع أقربيه وأهلِ مذهبه على غيرهم، بل يقوم بالقسط الذي قرنه الله بدين الإسلام؛ حيث يقول: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[(١)]، وذمَّ الذين يقتلون النَّبيِّين بغير حقٍّ والذين يأمرون بالقسط من النَّاس؛ فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾[(٢)]، ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾[(٣)].

وكلُّ اسمٍ لم يعتبره الله ورسولُه فينبغي إهدارُه، كما أنَّ كُلَّ اسمٍ اعتبره الله ورسولُه فيجب اعتبارُه، وإن اعتبره في بعض الأحكام دون بعضٍ اعتبر في ذلك.

وقد اعتبر الله في كتابه اسم «**المؤمن**» و«**الكافر**»، و«**البرّ**» و«**الفاجر**»، و«**العالم**» و«**الجاهل**»، ونحو ذلك؛ فيجب معرفةُ حدود هذه الأسماء؛ **إمَّا مطلقًا أو مقيَّدًا**.

وأمَّا «**فلانيٌّ**» و«**فلانيٌّ**» ونحو ذلك ممَّا لا تأثير له في الشَّرع؛ فإنَّما يعتبره ويتأثَّر عنه من ضَعُفَ إيمانُه بالله ورسوله؛ كأهل الأهواء من أهل القُرَى والأمصار الذين يتواصلون ويتقاطعون بأسماءٍ محدَثَةٍ مبتدعةٍ، **كقولهم**: «قيسٌ ويمنٌ»، فما أشبهَ بعضُ من ينتسب إلى علم أو دينٍ في محبَّته لبعض هذه الأسماء وبغضه لبعضها بأهل الأهواء من جُهَّال أبناء الدُّنيا من الرُّؤساء وغيرهم!

---

(١) آل عمران: (١٨).

(٢) النساء: (١٣٥).

(٣) المائدة: (٨).

ولقد كره أهلُ العلم من السَّلف والخلف كُلَّ اسمٍ يتسمَّى به الرَّجلُ في أصول الاعتقاد غيرَ «السُّنَّة» و«**الجماعة**»، **وقيل لبعض السَّلف**[١]: من السُّنِّيُّ؟ **قال**: «من إذا ذُكِرَت هذه الأهواءُ لم يغضب لشيءٍ منها»، **وقال بعضُهم**[٢]: «ما أدري أيُّ النِّعمتينِ عليَّ أعظمُ: أن هداني الله للإسلام **أو** أن جنَّبني هذه الأهواءَ».

فنحن -أصلح الله **الشَّيخ**- لا نهوى اسمًا غيرَ **الإسلام المحض** الذي هو شريعةُ رسولِ الله ﷺ وسنَّتُه.

ولا نغضب لاسمٍ ولا نتعصَّب له؛ لا لمعتزليٍّ ولا لكراميٍّ ولا حشويٍّ ولا مشبِّهيٍّ ولا مجسِّميٍّ ولا أشعريٍّ ولا كُلَّابيٍّ ولا رافضيٍّ ولا خارجيٍّ ولا غير ذلك.

بل ولا في فروع الأحكام نتعصَّب؛ لا لحنفيٍّ ولا لمالكيٍّ ولا شافعيٍّ ولا حنبليٍّ ولا ثوريٍّ ولا داووديٍّ ولا غير ذلك، وإن كانوا من أهل السُّنَّة والجماعة.

فإنَّا لا نوالي على ما هو أخصُّ من **الإسلام المحض**، ولا على ما هو أعمُّ منه، ولا نوالي على ذلك ونعادي عليه، ولا نحبُّ بسبب ذلك ونبغض بسببه.

فإنَّ كُلَّ اسم لم يدلَّ الرَّسولُ على حمده أو ذمِّه؛ كان وجودُه كعدمه، فإن حصل به تسميةٌ كان لمجرَّد **التَّعريف المحض** الذي يجري مجرى الأعلام؛ **كما يقال**: «أصحابُ عبد الله بن مسعودٍ» و«أصحاب ابن عبَّاسٍ»؛ الذين تعلَّموا منه وتأدَّبوا به، وكذلك «أصحابُ مالكٍ» و«أصحابُ أحمدَ» ونحو ذلك.

---

(١) هو أبو بكر بن عيَّاش، أخرجه اللالكائي (٥٣)، والآجري (٢٠٥٨).

(٢) هو مجاهد، أخرجه الدارمي (٣٢٩)، وابن أبي زمنين في «**أصول السنة**» (٢٣٩)، وأبو نعيم في «**الحلية**» (٣/ ٢٩٣)، والبيهقي في «**شعب الإيمان**» (٤١٨٩)، والهروي في «**ذم الكلام**» (٤/ ٥٧). وجاء نحوه عن أبي العالية عند ابن أبي زمنين في «**أصول السنة**» (٢٤٠)، واللالكائي (٢٣٠)، والبيهقي في «**شعب الإيمان**» (٤١٩٠) وغيرهم.

فأمَّا لاقتران حمدٍ أو ذمٍّ بغير سببٍ شرعيٍّ فهذا من أمر الجاهليَّة، وإنَّما نحبُّ في الله ما أمر اللهُ ورسولُه أن نحبَّ، ونبغضُ في الله ما أمر الله ورسوله أن نبغض، ونسأل الله أن يهدينا صراطَه المستقيم، صراطَ الذين أنعم عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضَّالين، ونرضى بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمَّدٍ ﷺ رسولًا ونبيًّا.

ومن كان قد قال قولًا حقًّا من رَجُلٍ أو طائفةٍ؛ عُرف له قدرُ ذلك بالموافقة والمتابعة.

ومن قال باطلًا؛ اجتُنب ذلك منه ووُضع حيث وضعه الله ورسولُه: إن كان خطأً[1] مغفورًا فمغفورٌ، وإن كان معصيةً فمعصيةٌ.

وإذا[2] اشتبه الأمر؛ اتُّقيت الشُّبهاتُ حتَّى يُبيِّن الله لنا ما نتَّقي، إنَّ الله بكُلِّ شيءٍ عليمٌ.

فلا يجوز أن نقول ما لا نعلم أو ما نعلم خلافَه، ولا أن نرُدَّ ما لا نعلم أو نعلمه حقًّا؛ بل ما عُلم أنَّه حقٌّ وجب اتِّباعُه، وما عُلم أنَّه باطلٌ وجب اجتنابه، وما لم نعلم حاله نتوقَّف فيه.

وقد علمنا أنَّ كثيرًا من المتكلِّمين كانوا **قليلي المعرفة** بسُنن رسول الله ﷺ وآثار الصَّحابة وتابعيهم، **قليلي المعرفة** بنَقَلَتِها، وخالطهم ما خالطهم من الشُّبهات والأهواء، وأصابهم من الحيرة ما أصابهم، واقترن بهم من الكِبر الصَّادِّ لهم عن اتِّباع سبيل الرُّشد ما اقترن= فصار[3] النِّفاق يبدو من صفحات وجوههم وفلتات ألسنتهم.

---

(١) في الأصل: «خطاه». (٢) في الأصل: «او».

(٣) في الأصل: «وصار».

ولعدم إبصارهم للهدى يحسبون أن لا غايةَ وراءَ ما عندهم، **كما قيل**: «العالم يعرف الجاهل فإنَّه كان جاهلًا، والجاهل لا يعرف العالم لأنَّه لم يكن عالمًا»(١).

ورأوا من عوامِّ أهل الحديث مَن غايتُه سماعُ الحديث أو كتابتُه أو روايتُه أو حفظُ أسماءِ رُواتِه أو ألفاظِه؛ ولم يُرزقوا الفهم لمعانيه ولا المعرفة بصحيحه وسقيمه، أو لم يقفوا على الشُّبهة التي خالطت المتكلِّمين:

- فربَّما سمعوا منهم اتِّفاقًا في مصنَّفاتهم حُجَّةً ضعيفةً لضعف إسنادها أو ضعف متنها.
- أو كان فيهم العيُّ الذي لا يُبيِّن حُجَّته، أو لا يعرف الدَّليل الذي به يدلُّ صاحبَه أو يجيب عن شبهةٍ.
- ورُبَّما كان فيهم من سمع كُلِّيَّاتٍ من كُلِّيَّات السَّلف مُطلقةً أو عامَّةً؛ فأخذها على عمومها وإطلاقها(٢)، وقد لا يفهمون مغزى(٣) الرَّسول أو السَّلف بتلك الكلمة.
- ورُبَّما خالط بعضُهم هوًى في الانتصار للسُّنَّة؛ فزاد فيها أو نقص منها ما يقع به في بدعةٍ.

---

(١) أخرجه الخطيب في «**الفقيه والمتفقه**» (٢/ ١٥٠) عن ابن المعتزِّ، ونسبه إليه غير واحدٍ، وهو في كتابه «**الفصول الصِّغار القصار**» (ص٣٨). ونسبه إلى أرسطاطاليس: ابنُ منقذ في «**لباب الآداب**» (ص٢٣٥) وابنُ أبي أصيبعة في «**عيون الأنباء**» (ص٩٩). وأمَّا التَّوحيديُّ ففي «**أخلاق الوزيرين**» (ص٣٩٠) نسبه إلى ابن المعتزِّ، وفي «**البصائر والذخائر**» (٤/ ١٦٩) نسبه إلى فيلسوف.

(٢) بعدها في الأصل زيادة: «وعمومها»، ولعله سهوٌ.

(٣) موضعه في الأصل بياضٌ بمقدار كلمة، وكتب في الطرَّة: «مغزى»، وكتب فوقها: «كذا فيه»، والظَّاهر أنه يريد حكاية ما ورد في الأصل المنقول منه.

فإن أحبَّ **الشَّيخُ** أن يقف على نفس نصوصِ أحمدَ وغيرِه من الأئمَّة في هذا الباب؛ فهي موجودةٌ في كتبٍ كثيرةٍ تبلغ حدَّ التَّواتُر، ليس فيها إلا ما جاءت به الآثارُ عن النَّبيِّ ﷺ أو أصحابِه أو التَّابعين، لكنْ أبو عبد الله ونحوُه من العلماء أعلمُ بالسُّنن والآثار من غيرهم من المتكلِّمين وغير المتكلِّمين وأفقهُ لها وأتبعُ في معانيها.

وهذه كتب أصحاب الإمام أحمدَ قديمًا وحديثًا؛ لم يقل أحد منهم بـ«**الجسم**» أصلًا ولا **بالتَّشبيه**، بل كلُّهم ينكر ذلك ويعدُّ قائلَه من أهل البدع، ثُمَّ كثيرٌ منهم يكفِّر «**المجسِّمة**»، وقومٌ منهم يبدِّعونهم ولا يكفِّرونهم[١].

وقد نصَّ أحمدُ على الإنكار على «**المشبِّهة**»، كما نصَّ عليه غيرُه من أئمَّة السُّنَّة قبله وبعده؛ مثل عبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون ووكيع بن الجرَّاح وغيرهم.

وقال الإمام أبو الوفاءِ ابنُ عقيلٍ -وهو ممَّن[٢] تنقلب به الأحوالُ في مسائل الاعتقاد، ويموج فيها تموُّج غيرِه من الأذكياء الذين ارتفعوا عن طبقة جمهور الفقهاء المتأخِّرين وانخفضوا عن درجة أئمَّة السُّنَّة- **وقد سُئل عن وصف الحنبلية؛ فقال فيما وصفه**: (وما أحفظُ عن أحدٍ منهم تشبيهًا، وإنَّما غايةُ ما يقوله القائلُ عن بعضهم: «إنَّ إثبات ما يثبته من الصِّفات مع نفي **الجسم** تناقُضٌ، ومع عدم إثبات **الجسم** تركٌ للازم القول»، وما زال النَّاس يدَّعون التَّناقُض على مخالفيهم، بل كلُّ ذي مذهبٍ في العالم محقًّا كان أو مبطلًا؛ فإنَّه يلزمه أن يعتقد أنَّ مخالفه مُتناقِضٌ في قوله؛ لأنَّه لا بُدَّ أن يتَّفق هو ومخالِفُه[٣]

---

(١) انظر: «الدرء» (١٠/ ٢٥٨)، «الفتاوى» (٦/ ٣٥٦).

(٢) في الأصل: «من».

(٣) قوله: «هو ومخالفه» في الأصل: «وهو مخالفه»، ولعل الصواب ما أثبت.

وأمَّا ما ذكر الشَّيخُ: أنَّ ابنَ عبدِ البرِّ ذكر طبقاتِ الأئمَّة الثَّلاثة ولم يذكر إمامَك إلا أنَّه من أصحابِ الشَّافعيِّ، ما عَدَّه من الأئمَّة= فالكلامُ فيه ثلاث مقاماتٍ:

المقامُ الأوَّلُ: أن يُعلم أنَّ جميع أئمَّة الإسلام أئمَّتُنا، علينا أن نتولَّاهم ونعتقد فيهم ما[1] ينبغي [أن][2] يُعتقد، وتكون محبَّتُنا لمن نحبُّ منهم تبعًا لمحبَّة رسولِ الله ﷺ، ونكون في ذلك على علمٍ وعدلٍ، فكثيرًا ما يكون الإنسانُ على الجهل والظُّلم؛ فإنَّ المحبَّة والبغضاء والموالاة والمعاداة يجب علينا أن تكون بأمر الله ولله وفي الله؛ إذ هي أعمالٌ من أعمالنا.

فعلينا أن نكون على أمر الله ورسولِه وشريعة الله التي جعل محمَّدًا ﷺ عليها.

فأمَّا ما عليه أهلُ الأهواء من المتفقِّهة والمتكلِّمة، أو المنتسبين إلى العُبَّاد من المتصوِّفة والمتفقِّرة ونحوهم[3]، أو المتعصبون لطائفةٍ على طائفةٍ حتَّى تَصير بينهم أهواءٌ ويصيرون شِيَعًا= فهذا من أعظم المحرَّمات التي نُهينا عنها بـ«الكتاب» و«السُّنَّة» و«الإجماع»، وحُذِّرناها من فعل الأمم قبلنا، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ

---

(١) في الأصل: «وما».

(٢) زيادة.

(٣) في الأصل: «ونحو ذلك هم»، والظَّاهر أنَّه كتب في الأصل المنقول منه: «ذلك» ثم ضرب عليه وكتب: «هم» أي: «ونحوهم»، إلا أنَّ النَّاسخ لم ينتبه للضرب فكتب الجميع.

فإنَّ محاسنَ مذهب مالكٍ هو:

- بموافقة ما كان عليه أهلُ المدينة، التي هي دارُ الهجرة والنُّصرة والسُّنَّة.
- ومحافظتِه على حدود الله وعدم انتهاك محرَّماتها؛ فلا يسوِّغ حيلةً في إسقاط واجبٍ أو فعلِ محرَّمٍ، بل يسدُّ الذَّرائعَ إلى ذلك.
- وتعظيمِه لاتِّباع الشَّريعة ونهيه عن البدع، ورعايته المقاصد في الأقوال والأفعال دون الظَّواهر.

وهذه الثَّلاثةُ اجتمعت في مذهب أحمدَ على أكمل وجهٍ، فكان أحمدُ في أهل المدينة على [ذلك][1] الوجه:

- فإنَّه يفضِّلهم على غيرهم ويقول إنَّهم أعلمُ بالسُّنَّة وأفقه من غيرهم، وكَرِهَ الرَّدَّ عليهم، وكان يأمر باستفتائهم[2].
- وأخذ بقولهم فيما نقلوه -كالصَّاع والمُدِّ والأحباس[3] وإسقاط زكاة الخضروات والمعشرات[4] ونحو ذلك-، وبما كانوا عليه على عهد الخلفاء[5].
- ورجَّح أيضًا الحديث المعتضدَ بعملهم؛ فقال: «إذا روى أهلُ المدينة وعملوا به فهو الغايةُ»، وهذا أصحُّ الوجهين لأصحابه -الذي اختاره أبو الخطَّاب-، وإن كان من أصحابه -كالقاضي- من لا يرجِّح بذلك[6].

---

(١) زيادة. (٢) انظر: «الفتاوى» (٢٠/ ٣١٠).

(٣) في الأصل: «والأجناس».

(٤) قوله: «الخضروات والمعشرات» في الأصل: «الخضوراوات المعشرات»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) انظر: «الفتاوى» (٢٠/ ٣٠٤، ٣٠٨).

(٦) انظر: «العدَّة» (٣/ ١٠٥٢)، «التمهيد» (٣/ ٢٢٠)، «المسوَّدة» (ص٣١٣)، «الفتاوى» (٢٠/ ٣٠٩).

وكذلك مذهبُ الشافعيِّ؛ فإنَّ محاسنَ مذهبه:

- **اتِّباعُه** للحديث الصَّحيح وإن خالفه عملٌ أو قياسٌ جليٌّ أو غيرُ ذلك.

- **وبحثُه** في الحديث في مسائل الخلاف. وأحمد في غاية الأخذ بهذا الأصل.

- ومن محاسنه: **ضبطُه لأصول الفقه**، فيجري مع الدَّليل، ولا يسترسل مع استحسانٍ أو اصطلاحٍ لا ينضبط. وأحمدُ موافقٌ له على ذلك[1].

- ومن محاسن مذهبه الذي استقر عليه في آخر عمره: **أَخْذُه** بالحديث والدَّليل من أيِّ بلدٍ كان، سواءٌ كان حجازيًّا أو شاميًّا أو عراقيًّا، حتَّى رغب عن كثيرٍ ممَّا كان عليه أهلُ بلاده -الحجازيُّون- لأجل اتِّباع الحديث والدَّليل الصَّحيح بعد أن كان موافقًا لهم عليه.

وكذلك أبو حنيفة وأصحابُه؛ فإنَّ أحسن محاسن مذهبه: هو متابعةُ ما رواه الكوفيُّون عن ابن مسعودٍ عن النَّبيِّ ﷺ، ثُمَّ عن عليِّ بن أبي طالبٍ؛ فإنَّ ابن مسعودٍ أخذ عنه أهلُ الكوفة عِلمَ النُّبوَّة من القرآن ومعانيه، والجدلَ في الأصول والفروع، وكان عبد الله بن مسعودٍ من أفاضل أفاضل أصحابِ النَّبيِّ ﷺ حتَّى قال فيه...[2]، وكان له أصحابٌ من أفاضل أفاضل التَّابعين كعلقمة والأسود، فتعلَّموا منه في خلافة عمر وصدرًا من خلافة عثمان، وكانوا يرحلون إلى المدينة فيأخذون عن عمر وعائشةَ وغيرِهما، ثُمَّ تُوُفِّيَ عبد الله في وسط خلافة عثمان.

ولمَّا قدم عليٌّ الكوفةَ في خلافته؛ أخذ أصحابُ ابن مسعودٍ عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

---

(١) انظر: «**أصول الأئمة الأربعة-الملحق**» (ص٢٦٣).

(٢) بياضٌ في الأصل بمقدار ست كلمات. وانظر بيانه لفضل ابن مسعود: «**الفتاوى**» (٤/ ٥٣٠).

فاجتمع لهم من علم عمر وعليٍّ وعبدِ الله ما صاروا به من الإسلام بالمكان الذي لا يخفى.

فأبو حنيفة أفضلُ ما عنده: ما أخذه عن حمَّاد بن أبي سليمانَ عن إبراهيم النَّخعيِّ عن علقمةَ. ثُمَّ أخذ عن غير حمَّادٍ -مثل عطاء بن أبي رباحٍ وغيرِه-، واستنبط من تلك الأصول «مقاييسَ» بنى عليها فروعَه.

فطائفةٌ من أهل الكوفة أخذوا عنه وسلكوا طريقتَه، وطائفةٌ منهم سلكوا طريقةَ محمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة، وطائفةٌ منهم سلكت طريقَ سفيان الثَّوريِّ.

والإمامُ أحمد رضي الله عنه[١] قد أخذ عن الكوفيين محاسنَ ما عندهم ووافقهم عليها أو ما شاء الله من ذلك.

فأمَّا الكلام في تفضيل شخصٍ على شخصٍ أو مذهبٍ على مذهبٍ؛ ففيه[٢] خطرٌ في العقل والعلم والدِّين؛ إذ لا يكاد يسلم من الفخر والبغي، فروى مسلمٌ في صحيحه[٣] عن عياض بن حمارٍ المجاشعيِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّه أُوحِيَ إِلَيَّ أَن تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»، فأخبر ﷺ أنَّ الله أوحى إليه أن يأمرنا أن نتواضع حتَّى لا يفخر بعضُنا على بعضٍ ولا يَبغي بعضُنا على بعضٍ.

وهذان الوصفان يَعمَّان أنواعَ العلوِّ والاستطالة؛ فإنَّ المستطيل منا على غيره: إمَّا أن يستطيل بحقٍّ أو بباطل.

---

(١) بعدها في الأصل زيادة: «حتى».

(٢) هذا هو الوجه الأول، وسيأتي قريبًا ذكر بقيَّة الأوجه.

(٣) (٢٩٧١/٣).

فإن استطال بحقٍّ فقد افتخر، وإن استطال بباطلٍ فقد بغى؛ وكلاهما قد حرَّمه رسول الله ﷺ موافقًا لما في كتاب الله من ذلك؛ حيث يقول سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾[3] -في غير موضع-، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ۖ مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[5]، وقال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[6].

وعلى الرَّجل إن كان ما يعتقد به فضلَه على غيرِه حقًّا أن يشتغل بشكر الله عن الفخر على عباده، وإن كان باطلًا فلا يجمع بين بطر الحقِّ وغمط النَّاس؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال فيما رواه مسلمٌ في **صحيحه**[7] عن ابن مسعودٍ: «**لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ مَن كَانَ فِي قَلبِهِ مِثقَالُ ذَرَّةٍ مِن كِبرٍ**»، فقال رجلٌ: يا رسول الله! الرَّجلُ يحبُّ أن يكون ثوبُه حسنًا ونعله حسنًا، أفمِنَ الكِبْر ذلك؟ قال: «**لَا، الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ، وَغَمطُ النَّاسِ**»، **وبطرُ الحقِّ**: جحدُه ودفعه، **وغمط النَّاس**: احتقارهم وازدراؤهم.

فمن جحد فضلَ غيره فقد بطر الحقَّ، فإن استطال عليه مع ذلك فقد غمط النَّاس.

---

(١) لقمان: (١٨).
(٢) الحجرات: (٩).
(٣) آل عمران: (١٩).
(٤) الشورى: (٤٢).
(٥) يونس: (٢٣).
(٦) البقرة: (١٧٣).
(٧) (٨٣).

الانتقالُ عن البقعة؛ فإنَّ الذي يصلح له -بل الذي يجب عليه- اقتباسُ ما هنالك من العلم والدِّين. ثُمَّ إن أمكنه الازديادُ من غيرهم؛ وإلا فما لم يقدر عليه كيف يؤمر به؟!

ولهذا كان الأصلحُ لمن نشأ بالمدينة أن يأخذ طريقةَ أُبيٍّ وزيدِ بن ثابتٍ، ومن نشأ بالكوفة أن يأخذ طريقةَ عبدِ الله بن مسعود، ومن نشأ بالشَّام أن يأخذ طريقة معاذٍ وأبي الدَّرداء.

ثُمَّ وإن كان بعضُ هذه الطُّرُق أفضلَ من بعضٍ؛ فليس الأصلحُ لكُلِّ أحدٍ أن يَسلُك الطَّريقة الفُضلى لعجزه عنها، وقد جعل الله الجنَّة درجاتٍ رفع بها بعضهم فوق بعضٍ، ولا يُنهى أحدٌ إلا عمَّا حرَّمه الله ورسولُه؛ إلا أن يُدعى للانتقال[1] من مفضولٍ إلى أفضل منه إذا أمكن ذلك.

فهذا أصلٌ ينبغي اعتمادُه؛ فإنَّ من النَّاس من يسلك طريقةً مفضولةً أو مذمومةً من بعض الوجوه؛ ولو عِيبَتْ عنده لَتَرَكَ الدِّينَ بالكُلِّية، لأنَّه لا يعرف غيرَها. فمن كان قصدُه النَّصيحةَ قرَّر عنده ما هو عليه من الخير، ودعاه إلى فعلِ ما هو أفضلُ أو تركِ ما يُكره -إن أمكن ذلك-، بخلاف أهل الأهواء الصَّادَّة عن سبيل الله.

ومن سلك هذا المسلك للاجتهاد في التَّفضيل:

- فقد[2] يستعين تارةً بأقوال أهل البصائر الذين لا هوى لهم.
- وقد يستعين عليه بشهادة الأئمَّة شهادةً عامَّةً؛ لقول النَّبيِّ ﷺ **«أَنتم شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرضِ»**[3].

---

(١) في الأصل: «الانتقال». (٢) في الأصل: «وقد».

(٣) أخرجه البخاري (١٣٧٥)، ومسلم (٩٥٩) من حديث أنس.

الوجهُ الخامس: أنَّ ذلك يورث اتِّباعَ شخصٍ غيرِ الرَّسول ﷺ في كلِّ ما يأمر به وينهى عنه ويبيحه[١]، حتَّى كأنَّه نبيٌّ، وحتَّى يبقى اعتقادُ الرَّجُل مباينًا لعمله؛ حيث يَعتقد أنَّه لا يجوز التزامُ طاعتِه في جميع ما يأمر به، ثُمَّ عَمَلُه معه عَمَلُ من يطيعه في كُلِّ ما يوجبه ويحرِّمه ويبيحه، حتَّى قد يَخُصُّ بالرِّياسة أو بالمال من وافقه على متابعة هذا المتبوع في كُلِّ أوامره، ويَحرُمُ ذلك مَن هو أولى بالله ورسوله من مُوافِقِه إذا خالفه في بعض أقوال متبوعه.

وهذا وإن لم يكن مثل شهادة الخطَّابية بالزُّور لموافِقهم على مخالِفهم؛ فهو مشارِكٌ له في اتِّباع الهوى عملًا، كما أنَّ ذاك متابعةٌ للهوى خبرًا، فذلك في الأقوال نظيرٌ لهذا في الأعمال، ونعوذ بالله من اتِّباع الهوى قولًا أو عملًا.

وقد يكون الرَّجلُ معذورًا في بعض ذلك ومأجورًا، لكن الغالب خلاف هذا.

فإذا كان في تفضيل الأشخاص هذه المفاسدُ -وقد يقال إنَّ فيها مصلحةً كما تقدم-؛ فمعلومٌ أنَّ المقصود الصَّحيح من تفضيل الأشخاص إنَّما هو المتابعة في الأقوال والأفعال؛ فإنَّا محتاجون إلى ذلك، وفُرض علينا النَّظَرُ في ذلك.

فإنَّ **القولين** إذا كانَا متناقضين في إيجابٍ وتحريمٍ وإباحةٍ أو في خبرٍ؛ فعلينا أن لا نرجِّح أحدَ القولين إلا بدليلٍ يوجب التَّرجيح، ومتى رجَّحنا أحدَهما بغير علمٍ؛ كُنَّا قد قُلنا على الله ما لم نعلم، واتَّبعنا أهواءنا بغير هُدًى من الله. هذا إن كان النَّظَرُ في **قولينِ** معيَّنينِ.

وإن كان النَّظَرُ في **جملتين** من الأقوال؛ مثل من يريد ابتداءً أن يحفظ أقوالَ عالمٍ روايةً ورأيًا= فهو محتاجٌ هنا إلى التَّرجيح أيضًا.

(١) في الأصل: «وينحيه»، ولعل الصواب ما أثبت.

وهذا الذي بين مالك والشَّافعيِّ مِن ترجُّح هذا من وجهٍ ومِن ترجُّح[١] هذا من وجهٍ في الأصلين؛ كما بينهما في الفقه.

فالشَّافعيُّ أتبعُ للنُّصوص[٢] المفصَّلة، لا يخالف حديثًا صحيحًا عمدًا قطُّ، بخلاف مالكٍ في هذا الباب.

لكنْ مالكٌ ضبط من قواعد[٣] الشَّريعة ومقاصدها ما لم يضبطه الشَّافعيُّ من السِّياسات والمعاملات ورعاية المقاصد والنِّيَّات، وهذا أشبه بـ«**أصول الدين**»، كما أنَّ الأحاديث المفصَّلة أشبه بـ«**أصول الفقه**».

وهؤلاء أقربُ من الكوفيِّين في هذين الأصلين، فإنَّ الكوفيِّين أكثرُ مخالفةً للنُّصوص، لا يوجد في مذهبٍ من المذاهب أكثرُ مخالفةً لها منهم.

والإمامُ أحمدُ موافقٌ للشَّافعيِّ من حيث الجملة في متابعة الحديث ولمالكٍ في رعاية المقاصد والنِّيَّات وقواعد الشَّريعة، لكن قد يحصل من مالكٍ في بعض المواضع تفصيلٌ لا يوجد مثله في كلام أحمد؛ وإن كانت أصول أحمد توافقُه. وأصول الفقه تُنبئُ أنَّه تعلَّمها من الشَّافعيِّ، كما تعلَّم الشَّافعيُّ منه الأصول المفصَّلة، وهي الأحاديث الصِّحاح الدَّالة على مسائل الفقه.

---

(١) قوله: «ترجح... ترجح» في الأصل: «يرحح... برحح».

(٢) قوله: «فالشافعي أتبع للنصوص» في الأصل: «والشافعي اتبع النصوص».

(٣) في الأصل: «فرايد».

الفَهَارِس

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع **الصفحة**

👆🔴 أكثر من شخص نقل عن الشيخ:
عُزير شمس الهندي محقِّق كتب ابن تيمية - رحمهما الله وأنزلهما عليين- قوله فيما معناه: (لا أعلم أحداً الآن أعلم بشيخ الإسلام ابن تيمية كتبه ومخطوطاته وطريقته من الشيخ عبدالله السليمان آل غيهب).
🤲 حفظ الله الشيخ الغيهب وبارك في علمه وعمله ووقته، وييسر له إخراج ماعنده عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بأتم وأحسن حال.

٢٩/ ١٢/ ١٤٤٥هـ
#قناة_إبراهيم_المديهش_العلمية
https://t.me/ibrahim_almdehesh
♦️حساب القناة في تويتر
@ibrah_almdehesh

17 سبتمبر، 2024

قناة إبراهيم المديهش العلمية

🟥🔴🔻ما شاء الله، تبارك الله رب العالمين.

إذا قرأتُ تحقيقات الشيخ التيمي: عبدالله السليمان الغيهب -حفظه الله ورعاه وزاده توفيقاً وسداداً ونتاجاً لايقف لتراث شيخ الإسلام ابن تيمية-؛ تذكرتُ مقولة الشيخ: عُزير شمس الهندي -رحمه الله وأسكنه الفردوس- : لا أعلم أحداً أعلم منه بتراث شيخ الإسلام...

ماشاء الله، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم👇

١٤/ ٣/ ١٤٤٦هـ

#قناة_إبراهيم_المديهش_العلمية

https://t.me/ibrahim_almdehesh

♦️حساب القناة في تويتر

@ibrah_almdehesh



المديهش

تعديل ملف شخصيّ

قناة المديهش العلمية

@ibrah_almdehesh

حساب ((غير تفاعلي)) يهدف لنشر محتوى قناة إبراهيم المديهش العلمية التيليقرامية t.me/ibrahim_almdeh...

انضمّ في سبتمبر ٢٠٢١

• متابِع ١٬٤٠٧ المتابِعون

المنشورات الردود المميزة المقالات الوس

مُثبّت

المديهش

قناة المديهش العلمية · ٢٠٢١/٩/٢٦ ···

#قناة_إبراهيم_المديهش_العلمية في التيليقرام

♦️ قناة علمية تُسامِر (أهل العلم): بكُتُب، ومقالات، وفوائد شرعية وأدبية وتاريخية... من تراث السابقين، ومعه، وبه، وإليه.

🔹 رابط القناة:

t.me/ibrahim_almdeh...